



PROVISIONAL

A/33/PV.17
3 October 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد ليفانو (كولومبيا)

ثم : السيد فانويو (نائب الرئيس) (فيجي)

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

أقيت الكلمات من :

السيد مكابا (جمهورية الكاميرون المتحدة)

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (الكويت)

المحتويات / ..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room A-3550 ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر . وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ . فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72496/A

(أ)

السيد بؤفا (جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية)
السيد بونفو (غابون)
السيد أويان ألغو (غينيا الاستوائية)
السيد سيمونيه (بلجيكا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، باسم وفد تنزانيا ، أتقدم اليكم بتهانئي الخالصة على انتخابكم بالاجماع واضطلاعكم بهذا المنصب السامي ، وهو رئاسة هذه الجمعية العامة . ان ما تتميزون به من صفات شخصية وخبرة يضمنان أنكم سوف توجهون هذه الجمعية الى نتائج ناجحة . ان وفد جمهورية تنزانيا المتحدة ليسعدده أن يرحب بكم وأن يتعهد بالتعاون من أجل يسر العمل ونجاحكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم .

اسمحوا لي أيضا أن أغتتم هذه الفرصة لكي أهدى تحية الى سلفكم السفير مويوسف مــــن يوغوسلافيا ، لتلك الخدمات البارزة التي قدمها الى هذه المنظمة كرئيس للدورة الاخيرة العادية وللدورات الاستثنائية الثلاث التي رأسها . اننا لفخورون به ومد ينون له .

ان هذا العام قد شهد مولد دولة أخرى وهو حدث هام في عملية تصفية الاستعمار . ان وفد تنزانيا يضم صوته الى الأعضاء الآخرين في الجمعية العامة لسرورهم بتحقيق استقلال جزر سليمان ، وتقديم ترحيب حار للعضو المائة والخمسين في الأمم المتحدة .

وأود أن أحبي السيد كورت فالد هايم الأمين العام ، لتلك الدراسة العميقة والموجزة للتطورات التي حدثت في الفترة منذ الدورة الأخيرة والتي وردت في تقريره عن أعمال المنظمة (A/33/1) ان هذا التقرير يعتبر بمثابة منطلق مفيد لتقييم الموقف الدولي .

وأود أن أؤكد بصفة خاصة ذلك النذير بتزايد مناطق الاحباط التي يواجهها المجتمع العالمي يوميا . كما أود أيضا أن أتفق مع الأمين العام في أنه رغم أن كثيرا من هذه الاحباطات - وبسببها - لا يمكن أن نقع فريسة للتشاؤم ، لأن شعوبنا تود أن تحيا وهي تتوق الى حياة أفضل وعدتها بها هذه المنظمة .

ان الاجراءات من أجل القضاء على هذه الاحباطات يمكن أن تتحقق اذا ما تنبه جميع المعنيين الى الحقيقة الهامة وهي أن مصير البشرية يقف على حافة الهاوية . وهناك أيضا الظروف المادية غير الصحية والظروف النفسية التي ينجرف فيها الفقير والفني والقوى والضعيف . فاما أن يكون هناك مستقبل مشرق وآمن للجميع واما ألا يكون ذلك .

ان البيئة الدولية في الوقت الراهن غير مواتية لاحتياجات التنمية في الدول النامية . ان الأزمة الاقتصادية القاسية والبطالة الواسعة النطاق والتضخم المتصاعد وتقلبات أسعار العملة وعدم استقرار حصيلة العائدات من السلع ، كذا والمديونية ، والاتجاه نحو الحماية في التجارة الدولية مما يفرض قيودا خطيرة على جهود التنمية في البلدان النامية ، كل هذه الشواهد توحى بأن هذه المشاكل هي مظاهر لسوء النظام الاقتصادي الدولي الحالي وعدم قدرته على مسايرة حقائق اليوم . ان هذه المشاكل الهيكلية تقتضي حولا هيكلية أيضا ، وذلك عن طريق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ولسوء الحظ ، فان هذه الحاجة الملحة ، من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، لا تشعر بها بعض الدول المتقدمة ، بسبب ارتياحها لذلك العالم الذي يتسم بعدم المساواة والذي يقوم على أساس مصالح ذاتية وقصيرة المدى ، كما يتضح ذلك من سجل تلك المفاوضات المبتورة والمخيبة للأمال ، والمتعلقة بنواح كثيرة من العلاقات الاقتصادية الدولية ومن ثم ، فانه رغم أن المجتمع الدولي لديه القدرة على تقويم عدم التوازن هذا ، ورغم أنه توجد لديه حلول لهذه المشاكل المحددة ، الا أن هناك افتقارا الى الارادة السياسية لدى بعض البلدان المتقدمة مما عاق التقدم في مختلف المفاوضات فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان هذا الافتقار الى الارادة السياسية ، على سبيل المثال ، يقف عائقا في سبيل احداث تقدم في المفاوضات الفردية الخاصة بالاتفاقات المتعلقة بالسلع ، وكذا بالمفاوضات المتعلقة بالصندوق المشترك رغم وجود اتفاق عام على البرنامج المتكامل للسلع . ان مؤتمر التفاوض بشأن الصندوق المشترك سوف يتعين عقده بعد أن توقف مرتين في العام الماضي دون التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بالعناصر الاساسية للصندوق . وفي المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، وفي المفاوضات الخاصة باصلاح النظام النقدي الدولي ، فان التقدم ضئيل جدا نظرا للمقاومة المستمرة ضد التغيير الهيكلي . ان مؤتمر المفاوضات الخاص بتحويل " اليونيدو " الى وكالة متخصصة والذي عقد في شباط/فبراير وآذار/مارس من هذا العام ، قد أخفق في وضع دستور لليونيدو كوكالة متخصصة ، نظرا لوجود معارضة من بعض الدول المتقدمة .

ومما يخيب الآمال بصفة خاصة ، أنه عندما يكون هناك اتفاق عام فان الجدل الاجرائي يعتبر ذريعة لعدم اتخاذ أية اجراءات . ان أحدث مثال لهذه التكتيكات المعطلة ، قد ظهر خلال الدورات الفاشلة للجنة الجامعة ، التي أنشئت وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ . فبينما نجد أن مضمون هذا القرار والذي ينص على تفويض اللجنة ، قد تم التفاوض بشأنه من جانب جميع الأطراف المعنية وأقر من جانب الجمعية العامة بالاتفاق العام في الرأي ، فان بعض الدول المتقدمة قد اعتبرت أن تفويض اللجنة انما يشمل مهمة واحدة مع استبعاد المهام الثلاث الأخرى . وقد قيل لنا أن اللجنة ينبغي أن تتبادل الرأي بشأن مشاكل الاقتصاد العالمي ، دون أن تتوصل الى اتفاقات رسمية . ان هذه الاتجاهات السلبية قد أدت الى عدم قدرة المجتمع الدولي على الاتفاق ، وحتى بالنسبة الى مهمة هذا المحفل الدولي لمواصلة الحوار بين الشمال والجنوب .

ان الحوار بين الشمال والجنوب لا يمكن أن يؤدي الى نتائج ملموسة ما لم تكن جميع الأطراف المعنية مستعدة لأن تجرى مفاوضات حقيقية ، مع توفر الالتزام السياسي الضروري من أجل اقامة علاقات اقتصادية متكافئة بين الدول . ان النتائج المخيبة للآمال بالنسبة الى المفاوضات الجارية في محافل مختلفة ، انما توضح أن الدول المتقدمة ليست على استعداد لأن تتخلى عن تلك الامتيازات التي حظيت بها نتيجة للنظام الاقتصادي الحالي غير المنصف .

ان اعلان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يبرز العلاقة بين ازدهار الدول المتقدمة ونحو التنمية في الدول النامية ، لأن هذين النوعين من الدول لا يمكن أن ينفصلا عن بعضهما البعض . وكذلك فان هناك من يضعون الحواجز الاقتصادية والسياسية من أجل تأخير اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وذلك لكي يخلقوا العقبات في سبيل النمو والازدهار للبشرية بأسرها ، وسيكون المجتمع الدولي على حق في اعتبار هؤلاء مسؤولين بالنسبة الى عدم التقدم على طريق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وعن أية عواقب قد تؤدي اليها أعمالهم هذه بالنسبة الى العلاقات بين الدول وبالنسبة الى المجتمع العالمي ككل .

ان النضال من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد حظي بدفعة جديدة عن طريق النتائج والتوصيات التي صدرت في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني بين البلدان النامية الذي اختتم أعماله أخيرا . ان حكومتي تعتقد أن تنفيذ خطة العمل التي أقرها هذا المؤتمر والتي نأمل

أن تحظى بالتأييد الجماعي لهذه الجمعية ، سوف يسهم الى حد كبير في بحثنا عن السلام وسعينا وراء العدالة والمساواة .

اننا ندرك أن الهدف الأساسي للتعاون التقني بين البلدان النامية ، هو دعم التنمية في تلك البلدان على أساس الاعتماد على الشخصية الفردية والجماعية ، ومن ثم النهوض بمستوى المعيشة في العالم الثالث . ولكننا نرى كذلك أن التعاون التقني بين البلدان النامية بمثابة أحد الوسائل المهمة التي ينبغي استخدامها في عملية إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الحالي والذي كان مصدر التناقضات الحادة بين الدول الغنية في الشمال والدول الفقيرة في الجنوب ، كما كان عقبة كأداء في سبيل جهود التنمية في البلدان النامية . ونظرا الى هذه العلاقة بين جهود التنمية الوطنية والبيئة الخارجية التي تؤثر على هذه الجهود ، فإننا نعتبر أن الاعتماد على الذات الجماعي واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يكمل أحدهما الآخر .

وإذا كان التغير في العلاقات الاقتصادية بين الدول ، يشكل مشكلة ، لأنه يتطلب بعض التضحيات ، فإننا لا يمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة الى رفض البلدان المتقدمة وضع الثروة من معادن قاع البحر فيما وراء حدود الولاية الوطنية تحت تصرف مؤسسة دولية لمساعدة البلدان النامية .

وحتى بالنسبة لذلك التراث المشترك للانسانية هناك حرب في المؤتمر الحالي لقانون البحار بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية ، لأن البلدان المتقدمة لن تتخلى عن اضافة المزيد التي ثروتها غير مبالية تماما بمأساة الملايين من المحرومين الذين يشكلون السواد الأعظم في العالم الثالث .

ان التحرر التام لقارتنا يظل هو الحاجة الملحة في السياسة الخارجية لتنزانيا ، ولهذا السبب فان الموقف المتدهور في جنوب افريقيا يظل شاغلنا الشاغل . وما يزال هناك طريقان الى تصفية الاستعمار وانشاء حكم الأغلبية في جنوب افريقيا . ان الشعب هناك ينبغي أن يحمل السلاح وأن يطيح ، بلا هوادة ، بمضطهديه في زيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا أو ، نظرا لميل نظام الأقلية الى ان يوافق على نقل السلطة الى أغلبية السكان ، طريق التسوية التفاوضية . ان البديلين ليسا متوازيين ولا يستبعد الواحد منهما الآخر . وقد يكونان في الواقع متلازمين . ونحن من جانبنا قد سلكنا الطريقين .

ففي زيمبابوي كانت الاقتراحات الانجلو امريكية تهيء اطارا للتفاوض من أجل التسوية وأيدت هذه الاقتراحات دول المجابهة ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة التي أدت فيما بعد للأمين العام بتعيين ممثل خاص . أما الآن فقد وهنت هذه الاقتراحات الى حد أنها اصبحت لاتصلح اطارا للتفاوض . ونشترط لتأييد هذه الاقتراحات شرطين الأول هو أن يتنهي سميث لأنه لا يصلح لأن يكون طرفا في حل هذه المشكلة لأنه هو المشكلة نفسها . والشرط الثاني هو أن هيكل نظامه وخاصة جيش الاضطهاد الذي أنشأه يجب حله وانشاء جيش جديد في زيمبابوي المستقلة يكون عماده المكافحون من أجل الحرية وتكون الجبهة الوطنية أساسه .

ان رد فعل سميث على الاقتراحات الانجلو امريكية هو التسوية الداخلية التي اقترحها في ٣ من آذار/مارس والتي ترفض هذين الشرطين . ونظرا لمأساة التردد المنظمة في الشهور القليلة الماضية أود أن أركز على أن هذين الشرطين هما مفتاح نجاح التسوية عن طريق التفاوض . اننا لا نعتقد ان مشاركة اي قادة سود في تسوية داخلية ستؤدي الى الاستقلال على اساس حكم الاغلبية وفي ظروف السلم والاستقرار .

اننا نؤيد وحدة الجبهة الوطنية . وسوف نعمل من أجل تعزيز وحدتها على الجبهة
الديبلوماسية وعلى جبهة الصراع المسلح ضد نظام الأقلية لسميث .
وفي ناميبيا فان قوى الاحتلال غير المشروعة لجنوب افريقيا قامت بعد أشهر من الرشود
التظاهري في المفاوضات ، بتهدى القوى الخمس واطمى هذه الاقتراحات . وقد تحدث أيضا الامم
المتحدة التي تبنت المقترح وكذلك برنامج تنفيذه . ان الكثير يجب أن يتم في هذا المجال . ان
جدية الدول الخمس وأهمية المجتمع الدولي وكلمة الامم المتحدة ومجلس الأمن قد تم تحديدها . ان
شعب ناميبيا وافريقيا ينظران الى الأمر كحالة اختيارية .
ليس هناك أى مجال للمواربة . ان هذه المفاوضات تنبني على منطق واضح . ان جنوب
افريقيا يجب ان ترضخ لرغبة المجتمع الدولي في مجال من مجالات الصلاحية الدولية أو يجب ان ترضخ
على الرضوخ لهذه الرغبة . أما من جانبنا فاننا نؤمن بأن هذه المنظمة قد أجلت حساسيات جنوب
افريقيا الى الحد الذي أصبحت فيه حقيقة قائمة . وقد حان الوقت لأن نلجأ الى جميع نصوص الميثاق
وخاصة الفصل السابع لنثبت لجنوب افريقيا ان رغبة وضمير المجتمع الدولي يجب أن يسودا .
وفي داخل جنوب افريقيا نفسها فان التوتر العنصرى يستمر في الازدياد . وفي الوقت
الحاضر فان السكان البيض يمكنهم الادعاء بأنهم يتمتعون بالأمن الذهنى والبدني . واذ كان
يوجد في هذه الفترة من التاريخ من يتصور بأن السود سوف يرضخون ويقبلون بوضع أقل من البيض ،
فان هذا يكون نتيجة للتجاهل التام لسير الأحداث التاريخية .
ان الاختيار الوحيد أمامنا جميعا هو اننا ان نؤيد النضال ضد العنصرية الذى سوف
ينجح في النهاية أو ان نؤيد النظام الذى مآله الى الفشل . ان هذا الاختيار ستكون له آثار
طويلة المدى ليس فقط بالنسبة للسلم والحياء الانسانية ولكن أيضا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .
وحتى الظهور بمظهر مؤازرة النظام يؤيد القيام المستمر للنظام العنصرى ومعه امتداد وانتشار لاراقة
الدماء والمعاناة في جنوب افريقيا وما وراءها . واننا لا نكل من مناداة الدول الغربية بصفة خاصة
بأن تعيد النظر في علاقاتها مع النظام النازى الجديد .
فيما وراء جنوب افريقيا هناك الاستعمار العنصرى بأفبح أشكاله . وما يزال هناك عدد
من الدول والشعوب تعاني من ذل الاستعمار . ان تأييد تنزانيا لحق هذه الشعوب في تقرير

(السيد مكابا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

مصيرها حازم لأن حق الشعب في تقرير مصيره وتحقيق استقلاله هو حق عالمي ينبغي احترامه . وفي هذا السياق ينبغي أن نؤكد ، من جديد ، تأييدنا وتضامننا مع شعب غرب الصحراء تحت زعامة بوليزاريو في نضاله من أجل تقرير المصير والاستقلال . ونحن نتمهد كذلك بتأييد لا يتزعزع لحكومة وشعب بليز في نضالها الشرعي من أجل تقرير المصير والاستقلال والحفاظ على سلامة أراضيها . ان الموقف في الشرق الاوسط يواصل فرض خطر كبير على السلم والأمن الدوليين . ان استمرار احتلال الاراضي العربية وانكار الحقوق الثابتة لشعب فلسطين من أجل تقرير مصيره وتصاعد العنف والنضال المدني في لبنان والنتاج عن التدخل الاسرائيلي هناك قد جعل الموقف في المنطقة أكثر تفجرا .

واننا ان نؤكد ، من جديد ، تأييدنا الحازم للنضال العادل لشعب فلسطين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تقرير المصير وانشاء دولة مستقلة وكذلك تأييدنا الثابت لانتهاء آثار حرب العدوان لعام ١٩٦٧ فاننا نود أن نؤكد بذلك ان هذين العنصرين هما شرطان من أجل تسوية سلمية وعادلة في الشرق الأوسط . وعلينا ان نقول ان المفتاح لتحقيق سلام وأمن دائم في الشرق الاوسط يكمن في حل الاسباب الرئيسية للنزاع ألا وهي تحقيق الحقوق الشرعية القانونية لشعب فلسطين ورفني الاعتراف بالتمتع بشمار العدوان .

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط فان مشكلة قبرص ما تزال مصدر قلق لنا جميعا رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها الامين العام من أجل حلها . ورغم النكسات التي قد منعت التحرك نحو الحل ، لا يسعنا ان نستسلم لليأس التام لأنه بالنسبة لهذه المشكلة فان الآثار المترتبة عليها ستكون بعيدة المدى بالنسبة لسيادة هذا الشعب وسلامه ارضيه وعدم انحياز الدولة . ان كلا من الطائفتين ينبغي أن تدافع عن هذا المبدأ وعن أمنهما . اننا نأمل ان تجتمع الطائفتان وتتهدان في سلام وازدهار من أجل أمتهم .

وفي الشرق الأقصى لا يبدو أن هناك حلا يلوح في الأفق بالنسبة لمشكلة كوريا . ان شعب كوريا في الشمال والجنوب يود اعادة توحيد دولته في سلام ودون تدخل خارجي . وستواصل تنزانيا تأييدها لهذه الجهود .

وفي ايار/مايو من هذا العام فان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عقدت دورة استثنائية

سجدها

(السيد مكابا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

مكرسة بالكامل للمشكلة الحساسة التي تهدد البشرية ألا وهي وجود مخزون كبير من الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل . ان هذه الدورة كانت حجر زاوية في الحوار بشأن هذه المشكلة . وقد نجحت الدورة في استرعاء انتباه الشعوب جميعاً الى خطر الابداء البشرية ، والاختيارات الحساسة التي يفرضها الموقف . ولكن فيما وراء ذلك فاننا لا نعزو أى انجاز الى هذه الدورة الاستثنائية .

وفي الحقيقة ، لقد استطاعت الدورة الاستثنائية أن تضع برنامج عمل . ولكنه ليس بديلاً لعمل ملموس ومحدد . ان النجاح الحقيقي للدورة الاستثنائية سوف تشهد نتائجه ، اذا ما بدأ نزع فعلي للسلاح . ان الخبرات السابقة واستمرار الأزمة ، لا تتطلب منا أن نهني أنفسنا بالنتائج التي أحرزناها .

لقد كان هذا العام حافلاً بالاحداث ، بالنسبة الى سعى الأمم المتحدة لايجاد حلول للعديد من المشاكل التي نكب بها العالم . وسوف نحتفل - في نهاية هذا العام - بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولكن ، رغم كل تلك الجهود التي تهدف الى حل المنازعات من أجل عالم أفضل وأكثر أمناً ، فان الوضع العالمي لا يزال يتطلب الكثير . فالحقيقة ، انه لم يحدث في وقت من الأوقات أن كانت هناك حاجة أكبر الى مضاعفة جهودنا الجماعية من أجل وضع حد للظلم والاستبداد اللذين لا يزالان يهددان ملايين البشر . ولم يحدث في وقت من الأوقات أن كانت هناك حاجة أكثر الحاحاً الى وضع حد لسباق التسلح مما هي عليه الآن . ولم تكن ثمة حاجة أكثر الحاحاً من أى وقت مضى من أن نعمل بدأب لخلق عالم يسوده العدل بين البشر كما يسوده الرخاء والتضامن . وبمعنى آخر ، لخلق عالم السلام .

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (الكويت) : السيد الرئيس ، يسعدني أن

أعرب لكم ، باسم حكومة وشعب الكويت ، عن أطيب التهاني وأحرها ، لانتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم بالاجماع دليل على المكانة الرفيعة ، التي تحتلونها في الأوساط الدولية ، كرجل يتمتع بخبرة واسعة ، واعتراف بدور بلدكم في العلاقات الدولية ، خصوصاً في أمريكا اللاتينية . ويسعدني أيضاً ، أن أشيد بسلفكم السيد لزار موييسوف ، على ادارته للدورة الثانية والثلاثين ، والدورات الثامنة والتاسعة والعاشر الاستثنائية للجمعية العامة ، التي تميزت بالقدرة والحياد التام .

ان الكويت تشيد بجهود الأمين العام ، الدكتور كورت فالدهايم ، من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة الأمن والسلام الدوليين ، ولاهتمامه بمشاكل الدول النامية . وأود أن أرحب بجزر سليمان ، العضو الجديد في الأمم المتحدة ، واني على ثقة بأنها ستساهم بشكل فعال في نشاط الامم المتحدة . ان الكويت تؤيد بقوة مبدأ العالمية داخل الأمم المتحدة ، وانه من دواعي الغبطة أن يصبح هذا المبدأ على وشك التحقيق .

(الشيخ صباح الأحمد
الجابر الصباح ، الكويت)

ما زال جو العلاقات الدولية متقلبا منذ انتهاء الدورة العادية الماضية للجمعية العامة ، وقد وصفه البعض بأنه انفراج قلق ، يتجنب التوتر السياسي الشديد ، والمواجهة العسكرية ، دون أن يتمكن ، في الواقع ، من تنمية التعاون بين الدول ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . يجب أن يكون الانفراج عاملا ايجابيا في العلاقات الدولية الراهنة ، ويؤدي الى خلق نظام سياسي أفضل ، يحترم سيادة جميع الدول واستقلالها السياسي ، صغيرها وكبيرها . اننا نعارض سياسة البحث عن مناطق النفوذ للدول الكبرى في الدول النامية . و اذا قُدر للانفراج أن يستمر ، فيجب أن يتخذ صفة عالمية ، ولا يبقى محصورا في قارة واحدة . وان تخفيف حدة التوتر بين الدول الكبرى ، من شأنه التخفيف من سرعة سباق التسلح ، ويسهم تدريجيا في نزع السلاح . لقد كانت دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الخاصة بنزع السلاح خطوة على الطريق الصحيح . اننا لم نتوقع أن تحقق تلك الدورة الاستثنائية نزع السلاح الكامل والعام ، بين عشية وضحاها . ولكننا كنا نأمل أن تخلق فرصة تاريخية لاعلان الاتفاق حول بعض المسائل الهامة ، مثل اتفاقية جديدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ومعاهدة لحظر التجارب النووية في جميع الاجواء . وبالرغم من أن آمالنا لم تتحقق ، بالنسبة للمسائل الموضوعية ، فقد أحدثت الدورة الاستثنائية تغييرات هيكلية في أجهزة واجراءات نزع السلاح ، مما يضمن مشاركة جميع الدول النووية وأعضاء الأمم المتحدة على أوسع نطاق . واننا نأمل أن تكون هذه بداية حسنة ، من أجل سرعة انجاز مفاوضات نزع السلاح ، والانتهاء من اعداد نصوص اتفاقيات نزع السلاح ، التي طال التفاوض من أجلها .

لقد غيرت التكنولوجيا في القرن العشرين طبيعة الحرب ، وزادت من امكانية احداث الدمار والخراب ، ونقلت الحرب من ميادين القتال ، الى المنازل الآمنة لكافة البشر .

وما زالت الاسلحة النووية أكثر أسلحة الدمار الشامل قوة ويطشا . وان كلا من الدولتين الأعظم تملك من هذه الاسلحة ما يكفي لتدمير الاخرى عدة مرات تدميرا كاملا . ولا توجد أية حماية أو درع واق من الاسلحة النووية . وان الدمار الذي تحدثه التفجيرات النووية والاشعاع الذري ، والحرائق الجهنمية المتولدة من تبادل اطلاق هذه الاسلحة ، سيؤدي الى ازالة جميع معالم الحياة ، ليس فقط في الدول المتحاربة ، بل في باقي أرجاء العالم . ولهذا ، فان هدفنا الأساسي يجب

(الشيخ صباح الأحمد
الجابر الصباح ، الكويت)

أن يكون وقف التجارب النووية في جميع الأجزاء ، وحظر انتاج الأسلحة النووية ، وتدمير المخزون منها .

ويسر حكومة الكويت أن تعلق على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، في تقديم مشروع اتفاقية دولية ، عن تعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ان من شأن مثل هذا المشروع منع انتشار الاسلحة النووية على نطاق أوسع ، بتقديم الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وذلك بعدم استخدام الاسلحة النووية ، أو التهديد باستخدامها ضدها . وقد سمعنا في الماضي تصريحات جديّة ، صادرة عن بعض الدول النووية ، تعلن فيها بأنها لن تستخدم الاسلحة النووية ضد الدول التي ترفض صنع هذه الاسلحة ، أو حيازتها ، أو السماح ببقائها في أراضيها . وحيث أن المعاهدات مازالت الوسيلة الرئيسية للتشريع في القانون الدولي ، فإننا نعتقد أن خلق التزامات متبادلة ، بين الدول النووية ، والدول غير النووية في اطار اتفاقية دولية ، قد يكون خطوة بناءة . أما الشكل النهائي للاتفاقية ، فهذا أمر يحتاج الى دراسة جديّة وتفاوض .

ان من أهم المسائل التي ما زالت تحظى بعناية خاصة من الكويت هي فكرة انشاء منطقة سلام في المحيط الهندي . لقد ساندت الكويت منذ البداية الدعوة لاعلان المحيط الهندي منطقة سلام يحظر فيها وجود القواعد العسكرية والأسلحة النووية . وأتت ترقيب عقد مؤتمر يجري التفاوض فيه بين الدول الكبرى والدول الساحلية في المحيط الهندي ، للحد من تصاعد وانتشار النشاط العسكري للدول الكبرى في المحيط الهندي ، وازالة القواعد والمنشآت العسكرية ، ووقف التسهيلات الخاصة بتوفير التميمين والامدادات وازالة الأسلحة النووية ، وأسلحة الدمار الشامل وأي مظهر لوجود الدول الكبرى في نطاق الصراع من أجل السيطرة ، وانشاء مناطق النفوذ .

لقد أصبح السلام أمراً ضرورياً لتقدم الانسانية الاجتماعي ، والمادي والعلمي ، والتقني ، ولضمان حقوق السيادة للشعوب والدول . ان نزع السلاح وتخفيض الميزانيات العسكرية شرطان أساسيان ، للانتفاع الأمثل من موارد العلم والتكنولوجيا الزاخرة ، التي يجب أن تسخر لزيادة امكانيات الانتاج ولتطوير الأوضاع المادية ، والثقافية ، والحياة اليومية للشعوب ، وتحسين أحوال معيشتهم ، ومن أجل محاربة الجوع والفقر والمرض .

ان الكويت تدرك مسؤولياتها كعضو في مجلس الأمن ، وتعمل على هدى ميثاق الامم المتحدة وقرارات المنظمة الدولية . وتهتم الكويت اهتماماً كبيراً باستئصال جذور القلق ، ويجاد حلول عادلة للمشكلات العالمية . ولقد اثبت مجلس الأمن في مناسبات عديدة هذا العام ، أنه قادر على التصرف بشكل فعال وحاسم ، عندما يسود الوفاق بين الأعضاء الدائمين . وقد كان النجاح الذي صادف مجلس الأمن في اصدار القرارات أكثر بكثير من قدرته على تنفيذها . ويتعين على مجلس الأمن أن يستخدم السلطات المخولة له في الفصل السابع من الميثاق ، لضمان الامتثال لقراراته واحترام سلطته . وحتى الآن ليس هنالك ما يدل على أن بعض الأعضاء الدائمين ، مستعدون للتعاون من أجل تطبيق أحكام الفصل السابع .

ما زال الفصل العنصري والتمييز العنصري المرضين العضالين في جسم المجتمع الدولي . ولهذا فان اجتماعات مجلس الأمن في معظم الأحيان مكرسة لمعالجة تعنت جنوب افريقيا ، وروديسيا الجنوبية ، واسرائيل . ان الفصل العنصري نظام بغض لا يمكن الدفاع عنه ، وهو بالاضافة الى ذلك جريمة ضد الانسانية ، كما أعلنت عن ذلك الجمعية العامة في أكثر من مناسبة .

(الشيخ صباح الاحمد الجابر
الصباح ، الكويت)

ان الفصل العنصرى نوع من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الموروث عن انشاء المستوطنات الأجنبية الاستعمارية في بلاد العالم الثالث . ويعتمد الفصل العنصرى على اهدار حقوق الأغلبية بصفة دائمة في كافة مجالات الحياة . ولهذا فقد حرمت جنوب افريقيا الأغلبية العظمى من السكان ، من كافة حقوق الانسان الاساسية .

وقد تحولت جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية الى حصون لتكديس الأسلحة ، وابقاء الأوضاع الجائرة ، والحيلولة دون تحرير أغلبية السكان . وعقد هذان النظامان العنصرىان بينهما تحالفا بغيا هدفه واضح ، الا وهو الإمعان في الظلم وتصعيد البطش والقمع ، على أساس السيادة العنصرية ، وهدار الصفات الانسانية للشعوب غير البيضاء ، وسلبها ارادتها حتى تقبل منزلة العبودية الدائمة .

وانه لمن دواعي السخرية أن يتخذ النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية اتفقا سالزبورى ، كذريعة ليضيف على نفسه صفة شرعية كاذبة . وكلنا نعلم ان طبيعة النظام غير الشرعي لم تتغير بالرغم من القناع الزائف ، وسوء استخدام مبدأ حكم الأغلبية . وأود أن أؤكد في هذا المجال أهمية التمسك بقرارات مجلس الأمن ، التي تفرض العقوبات على روديسيا الجنوبية ، وتحظر شحن الأسلحة الى جنوب افريقيا . ان تجاهل العقوبات أمر لا يمكن السكوت عليه لا لانه يشكل خرقا للمقرارات فقط بل لانه يطيل بقاء النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، ويشجع جنوب افريقيا على المضي في سياسة العناد .

وكما علمنا التاريخ ، فانه لا يمكن للانسان أن يقبل الذل والاستغلال ، والبغي الى الأبد . وانا لم تحل النزاعات بشكل سلمي وهادئ ، بموجب قواعد الحق والعدالة ، يصبح الكفاح المسلح السبيل الوحيد ، الذى يسلكه المغلوبون على أمرهم لكسر الاغلال الثقيلة التى تكبلهم .

ما زال الموقف في الشرق الأوسط كما كان منذ سنوات عديدة متفجرا ، ومقلبا ، ومفعمما بالخطر ، الذى يهدد الأمن والسلام الدوليين . وقد ازدادت حدة الخطر الآن بسبب تفاقم الانشقاق بين العرب الذين ما فتئوا ضحايا سياسة القوة نظرا لأهميتهم الاستراتيجية ، والاقتصادية ،

والسياسية . تشهد منطقتنا الآن عودة الأتحلاف البالية ، والتي تضر بمصالح شعوب المنطقة وتبرم لخدمة مصالح القوى الأجنبية . وهناك محاولة من قبل سياسات الدول الكبرى ، العودة الى الشرق الأوسط على أثر الأحداث الجسام ، التي طرأت مؤخرا في كامب ديفيد . ان حكومة الكويت ترقب هذه التطورات بقلق بالغ لانها ستؤدي حتما الى تهديد الاستقلال السياسي الحقيقي للدول في المنطقة .

ان الألعاب السياسية في الشرق الأوسط سوف تستمر لأن المسائل الاساسية التي سيؤدي حلها للاستقرار والهدوء لم تواجه بعد بجدية ، وبدون حل هذه المشاكل المتأصلة سيبقى السلام والاستقرار بعيدى المنال . يحق للمجتمع الدولي اقامة سلام حقيقي في الشرق الأوسط ، يعتمد على العدالة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، ومبادئه ، ومقاصده ، خاصة وأن المجتمع الدولي قد بذل جهدا جبارا لتحقيق سلام حقيقي ودائم لمشكلة الشرق الأوسط . وبالرغم من هذا مازلنا في قبضة هذه المشكلة التي يكمن حلها في القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، والتي استمدت أحكامها من ميثاق الامم المتحدة .

يعلن وفد الكويت كل عام من هذا المنبر ، ان المفتاح لحل مشكلة الشرق الأوسط هو قضية فلسطين .

وأود أن أعلن بكل صراحة ووضوح أن الكويت تؤيد بكل طاقتها كفاح شعب فلسطين من أجل تقرير المصير ، وانشاء دولة له في فلسطين . ان شعب فلسطين بمواهبه الخلاقية وتصميمه ، لا يقل حقه في انشاء دولة في أرضه عن أى شعب آخر ممثل هنا . ان لهذا الشعب جميع مقومات الدولة ، ولا يمكن انكار حقه في ذلك في وطنه الأصلي . ان حق تقرير المصير لشعب فلسطين وغيره من الشعوب معترف به اعترافا كاملا في ميثاق الأمم المتحدة .

(الشيخ صباح الأحمد
الجابر الصباح ، الكويت)

وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) أماني شعب فلسطين وحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وانشاء دولة له . ان هذا المبدأ وحق الفلسطينيين في ممارسته ، يتمتع اليوم بنفس الشرعية التي كانت له عند صدور القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ان حق الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم سواء ١٩٤٨ ، أو عام ١٩٦٧ في العودة الى منازلهم وأرضهم ، مازال مقدسا اليوم كما كان عليه في الماضي . ويتعين على الجمعية العامة أن تؤكد قرارها رقم ١٩٤ الصادر في الدورة الثالثة حول عودة اللاجئين ، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) وقرارات الجمعية العامة الاخرى الخاصة بالاشخاص الذين طردوا من ديارهم عام ١٩٦٧ . ولا يستطيع هذا الشعب التنازل عن حقه بالرغم من الاحداث الاخيرة . وأقول بكل ثقة ان جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين لم تفرغ عزيتمهم للعودة الى ديارهم ، يجب أن يتمتعوا بمساندة الجمعية العامة ، التي لا يمكنها الموافقة على المحاولة للقضاء على أمانهم .

تلتزم حكومة الكويت بقرارات مؤتمر القمة العربي ، الذي عقد في الرباط ، والذي حمل منظمة التحرير مسؤولية مستقبل ، الضفة الغربية ، وغزة ، واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . وانه من واجبنا تأييد منظمة التحرير الفلسطينية ، ورفع شأنها ، ان أنها تكافح باسم شعب فلسطين لاستعادة حقوقه المشروعة . ولا يوجد أحد خارج منظمة التحرير الفلسطينية يستطيع أن يدعي صفة شرعية في تمثيل شعب فلسطين .

ان الصوت الحقيقي الوحيد لشعب فلسطين هو منظمة التحرير الفلسطينية ، وأي محاولة لتجاهلها لن يفسح المجال لشعب فلسطين للاعلان عن أمانيه الحقيقية . ولهذا فان أي حل لقضية فلسطين يجب أن يتم بالاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وان أي محاولة لتلفيق اتفاق وراء ظهرها من شأنه خلق مشاكل جديدة .

ولن يخيم سلام حقيقي في الشرق الاوسط دون الاشتراك الفعلي والحقيقي لشعب فلسطين الذي أعلن مندوبه مرارا في الجمعية العامة انهم ينشدون تقرير المصير وانشاء دولة للفلسطينيين . ولا يمكن التلاعب بهذه الحقوق المقدسة التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة اذا كان هناك تفكير جدي في ايجاد حل حقيقي لمشكلة الشرق الاوسط .

سيرى الشرق الاوسط السلام اذا نفذت العوامل التالية :

(أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية وغزة والضفة الغربية التي تشمل القدس ؛
(ب) تقرير المصير الحقيقي لشعب فلسطين بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي يقضي باحترام الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين في وطنه ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة له .

(ج) عودة السيادة العربية الى القدس ، ان أن القدس مدينة مقدسة لليهود والمسيحيين والمسلمين . والقدس للمسلمين هي المدينة التي صعد منها النبي محمد الى السماء ؛
(د) ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان . ان أن هذه المستوطنات التي أنشئت خلافا لأحكام القانون الدولي مظهر زحف اسرائيلي لضم الأراضي المحتلة بدأ عام ١٩٦٧ ، واستمراره اشارة لنشوب حرب جديدة في المستقبل ؛
(هـ) عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم ، التي طردوا منها عام ١٩٤٨ ، وتعويض من لا يرغب في العودة .

ان مستقبل اللاجئين أمر حيوى لأن اسرائيل تنادى بتوطينهم في البلاد المضيفة . متجاهلة بذلك قرارات الامم المتحدة وأمانهم ، ومتغاضية أيضا عن مقدرة البلاد المضيفة لاستيعابهم أو رغبتها في ذلك . ولا يمكننا أن نتوقع ، أن يرضى شعب فلسطين بحياة التشرذم في بلاد مختلفة ، دون أن يكون له مستقبل زاهر . ان هذا الشعب يتوق الى تقرير المصير ، وانشاء دولة له ، وعودته الى دياره ، ويرغب في انها تغربه خارج وطنه .

و بدون تحقيق هذه المتطلبات فلن يسود السلام في ربوع الشرق الاوسط . وقد تكون هناك هدنة ، أو حالة توقف للعطيات الحربية ، ولكن السلام سيبقى مثل السراب . و بدون حل مشكلة فلسطين ، لن يكون هناك سلام ، و بدون حق تقرير المصير للفلسطينيين لن يكون هناك حل لمشكلتهم . لقد أصدرت حكومة الكويت يوم ٢١ ايلول / سبتمبر البيان التالي وأقتبس منه :

" لقد تدارس مجلس الوزراء الاتفاقيات التي توصلت اليها الاطراف التي اشتركت في مؤتمر كامب ديفيد ، وتناول المجلس بالبحث آثار هذه الاتفاقيات على قرارات مؤتمرات القمة

(الشيخ صباح الأحمد
الجابر الصباح ، الكويت)

العربية ، وقرارات الامم المتحدة فيما يخص الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي
العربية المحتلة ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها الاعتراف بحقه في تقرير
مصيره .

” وقد أكد المجلس موقف الكويت السابق ، الذي يقضي بالالتزام بقرارات مؤتمر
القمة العربية ، وخاصة مؤتمر الرباط ، وقناعتها التامة بأن السلام العادل والدائم فسي
المنطقة ، يستلزم لتحقيقه الانسحاب الاسرائيلي التام من جميع الاراضي العربية المحتلة ،
بما فيها القدس ، واستعادة الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لكامل
حقوقه الوطنية المشروعة ” .

انه واجب العالم اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، أن يساند شعب فلسطين ، ويشد أزره في
كفاحه الأكيد للحصول على حقوقه العادلة المشروعة بموجب قرارات الامم المتحدة ، ومقاصد وأهداف
ميثاقها .

واني واثق أن أرض فلسطين ، التي يرتبط ثراها بالسلام ، ستحقق هذه الرغبة اذا تم تنفيذ
الشروط التي أوردتها سابقا .

وقد أخذت حكومة الكويت علما بمزيد من القلق بالاشارة في وثائق كامب ديفيد الى دور مجلس
الأمن في الموافقة على هذه الوثائق دون استشارته بالنسبة لأحكامها . وانه من الظلم أن يتورط
مجلس الامن في صفقة أبرمت بين ثلاثة من أعضاء في الامم المتحدة ، بعد مفاوضات أحيطت بسرية
فريدة ، وأن يطلب من مجلس الأمن أن يلعب دورا في تنفيذ هذه الاحكام ، في حين أن الامم
المتحدة أبعدت تماما عن مسرح الاحداث . وهذا يوحي بأن مجلس الامن خاضع لرغبات عدد قليل
من الدول صاحبة النفوذ ، التي تفترض أن المجلس سيعمل بصفة آلية بموجب رغباتها . ان الكويت
كعضو في مجلس الأمن ، لا تقر هذا الأسلوب .

ان أى حل لمشكلة ناميبيا يجب أن يركز على ممارسة حق تقرير المصير بحرية تامة ويؤدي الى
الاستقلال الحقيقي . واننا نرفض محاولات جنوب افريقيا لاجراء انتخابات تحت اشرافها دون أن
يكون هناك وجود كاف للامم المتحدة على الوجه المبين في تقرير الامين العام ، الذي تبناه مجلس
الأمن في قراره ٤٣٥ يوم الجمعة الماضي ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

- ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار من الاحداث الرئيسية في تاريخ العالم .
- ومهمته الاساسية ، هي وضع نظام للبحار ، التي تشكل ستين في المائة من مساحة الكرة الارضية .
- والمواضيع المطروحة على المؤتمر معقدة للغاية ، ان تمس المصالح الحيوية لجميع الدول . وما زال المجتمع الدولي يتقرب الوصول الى نص نهائي متفق عليه للاتفاقية التي يسعى اليها المؤتمر .

ان النظام الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المنتجة للمواد الأولية والدول الصناعية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية يشكل عقبة رئيسية تعترض سبيل النمو الاقتصادي العالمي المتوازن الاستقرار السياسي الدولي . والسبب الرئيسي لتأخر الدول النامية هو السعر المنخفض لصادراتها من المواد الأولية التي ما زالت تعتمد عليها كمصدر رئيسي لمعيشتها وانمائها . وقد ابتدع النظام الاقتصادي الدولي الجديد كاجراء عالمي لخلق فرص جديدة للدول النامية ودعم مسيرتها في طريق النمو القائم على الاعتماد الذاتي . وبالرغم من ان الدول الصناعية قبلت النظام الجديد على مضمون من حيث المبدأ فانها لم تتعاون حتى الآن لجعله حقيقة عملية . وان آخر تطور في هذا المجال هو انشاء اللجنة المكونة من جميع أعضاء الأمم المتحدة وفق قرار الجمعية العامة رقم ٣٢ / ١٧٤ الصادر خلال الدورة الماضية والمكلفة بتنفيذ الاعلان الخاص بانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . واني أفتنم هذه الفرصة لاعلان مساندة حكومتي لعمل هذه اللجنة وايمانها بأهدافها ووظائفها المحددة في هذا القرار . كما اننا نفضل أن يستمر الحوار في نطاق الأمم المتحدة . والذي نحتاج اليه في هذا المجال هو ظهور الارادة السياسية لدى الدول الصناعية كي يستمر الحوار المعلق بين الدول النامية والدول المتقدمة .

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني بين الدول النامية في لحظة حاسمة في تطوُّر العلاقات فيما بين الدول النامية وبينها وبين الدول المتقدمة . وان اقرار خطة العمل في بيونس ايرس يعتبر مثالا حيا على تصميم الدول النامية للتعاون فيما بينها من أجل تعزيز اعتمادها الذاتي القومي والجماعي . واننا نعتبر التعاون الفني بين الدول النامية كمصدر جديد في عملية التنمية وليس بديلا للتعاون الفني القائم ، ونأمل أن يؤدي تنفيذ خطة العمل الى زيادة مقدار التعاون الفني وتحسين نوعيته وزيادة فعالية الموارد المكرسة له .

وأحدث مثال في منطقتنا للتعاون الفني بين الدول النامية ، هو المؤتمر الاقليمي الذي عقد في الكويت ونتج عنه اتفاق بين الدول المطلة على الخليج لحماية وتطوير البيئة البحرية والمناطق الساحلية . وبدلا من طلب مزيد من البحوث والتعاون الفني كما هو معتاد ، فان خطة العمل تؤكد ضرورة استخدام المعرفة والمهارات المتوفرة في المنطقة لمعالجة مشاكل البيئة . وتطالب خطة العمل أيضا بتقييم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ودراسة الامكانيات القومية على أساس شامل .

هناك تباين شاسع يبرز خلال اجتماعات الأمم المتحدة بين الأقوال والأعمال ، بين ادعاءات الدول وسلوكها ، وبين النظريات وتطبيقاتها . ولقد كثرت المؤتمرات حتى أصبحت الدول تجهد موارد ها من أجل الاشتراك فيها اشتراكا فعالا . ويندر أن يكون هناك متابعة ، إذ تبقى القرارات حبرا على ورق دون أن يكون لها أثر ملحوظ على مجرى الأحداث في المستقبل . وانه من دواعي الاغتباط أن يتنبه الأمين العام الى هذه المشكلة في تقريره عن أعمال المنظمة الأخير إذ قال واقتبس :

” وهناك انتقاد واسع يوجه اليها مضمونه اننا بارعون في الخطابة واعداد الوثائق ولكننا مقصرون فيما يتعلق بالأداء والمناقشة العفوية واتخاذ تدابير عملية . وما يزعجني هو أنه ربما كان من شأن اجراءاتنا تحميل الحكومات أكثر مما تتحمله طاقتها الاستيعابية ، واخماد اهتمام الجمهور بالمواضيع الحيوية ، والاستعاضة عن العمل بتبادل القاء الخطب الرسمية والبلافية في بعض الأحيان . واذ كان المراد ان يزداد نفوذ المؤسسات الدولية وفعاليتها وان يأخذها الجمهور عموما مأخذ الجد ، فتلك مشكلة يجب أن نواجهها بنفس الجدية التي تواجه بها المشاكل السياسية والاقتصادية ” . (ص ١٩١ A/33/1)

خلقت المؤسسات الانسانية لتلبي حاجات المجتمعات التي تعمل في خدمتها . وان الشرط الأساسي لازدهار المعاهد الدولية هو وجود مجتمع دولي متطور وهذا أمر ما زال في مرحلة التكوين . ان الحقيقة الدامغة هي أن الأمم المتحدة بعيوبها المعروفة هي كل ما يستطيع العالم أن يستخدمه الآن . وبالإضافة الى الجهود الرامية الى تطوير الأمم المتحدة وأجهزتها فهناك حاجة الى جهد جبار لخلق روح ترابط وتجانس بين الدول .

ان تعزيز الأمم المتحدة يتطلب عملا من الدول الأعضاء لتحسينها باعتبار ذلك هدفا بحد ذاته . ان الاتجاه الحالي هو اعتبار المنظمة كيانا جامدا والتحسر على عيوبها بشيء من السخرية واستخدامها لتحقيق الأغراض القومية . وهناك مهمة عسيرة تقتضي توعية الشعوب في كافة أنحاء العالم كي يدركوا ضرورة التنظيم الدولي .

السيد بونفا (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية) (الكلمة باللغة اللاوية) (وقد م

الوفد ترجمة للنص بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، اسمحو لي باسم وفد جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية أن أتوجه اليكم بتهاني الحارة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في

الدورة الثالثة والثلاثين ، واني على قناعة تامة بأنكم سوف تديرون هذه المهمة الجسيمة التي وكلت اليكم بنجاح .

واني أتوجه كذلك بالتهاني الحارة والشكر المخلص للسيد لازار مويسوف على النهج الممتاز الذي أدار به أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كذلك لأعرب للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة صاحب السعادة السيد كورت فالد هايم عن تقديرنا البالغ لجهوده الدؤوبة لدعم السلام والتعاون الدوليين ونداياته المستمرة لتقديم العون الدولي لصالح بلادى وذلك في أعقاب الجفاف الخطير الذي أصاب بلادى في العام الماضي والفيضانات الاستثنائية التي منينا بها هذا العام .

أود اخبرنا ان اتوجه بالتهنئة لشعب جزر سليمان وذلك لقبول بلاده في الامم المتحدة هذا العام بعد نضال طويل من أجل الاستقلال . انني مقتنع بأن استقلال هذا البلد وسيادته الكاملة سوف يعجلان بتنفيذ عملية تصفية الاستعمار .

وبصفة عامة ، فخلال هذا العام ، يستمر الموقف الدولي في التطور لصالح قوى الاستقلال الوطني ، قوى السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . ورغم ذلك فقد شهد العالم العديد من المشاكل التي تنطوي على الكثير من تهديدات السلام والتعاون والليين . وفي الآونة الاخيرة ونظرا لتصاعد النضال الثوري للشعوب فان الاستعمار والقوى الرجعية الدولية رغم فشل مناوراتها لبقوات التوتر الدولي ورغم مناورات التخريب والفرقة والارهاب والتدخل والعدوان ضد الشعوب ، فانها قد تواطعت وتواطئنا وثيقا فيما بينها . للحفاظ على مواقفها ولعدم دوائر نفوذها على حساب الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال الوطني والسلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . ولتحقيق هذه الاهداف الشريفة فان الاستعمار والقوى الرجعية قاما في بعض اجزاء العالم باللجوء الى التخريب في محاولة لقلب او زعزعة الانظمة التقدمية ، كما مارس في بعض انحاء العالم سياسة الادعاء بوجود تدخل لتبرير تدخلها وعد وانهما .

ولكن بفضل يقظة الشعوب وكفاحها وبفضل التضامن الدولي فان الاستعمار وقوى الرجعية العالمية لم تنجح في اهدافها الاجرامية ومن الواضح انها لن تنجح على الاطلاق . كما انها لن تنجح في وقف مسيرة التاريخ . ان العالم قد لاحظ انه منذ الانتصار الباهر الذي حققته شعوب لاو وفييت نام وكمبوتشيا على الاستعمار المعتدى فان ميزان القوى في العالم كان دائما يتجه لصالح قوى السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . وفي هذا الصدد فان الانتصارات الساحقة التي حققها شعبا أنغولا وموزامبيق ضد الاستعمار البرتغالي وانتصار الثورة في اثيوبيا وثورة شعب باكستان تشكل كلها أمثلة بليغة على ذلك .

اننا نحبي هذه الانتصارات الكبرى التي تشكل مساهمات ايجابية في دعم السلام بقدر ما تشكل انهزاما للاستعمار والامبريالية والرجعية .

واسمح لنفسي ان استعرض الموقف الحالي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ان شعب لاو ان يعتمد على قوته الخاصة ، وان يحظى بعون ومساندة مختلف أجهزة منظومة الامم المتحدة

والدول الاشتراكية والدول غير المنحازة والصديقة والمنظمات الدولية المختلفة ، قد قام ببذل الجهود العظيمة للدفاع عن استقلاله وبنائه ووطنه .

انه ان اجتاز العديد من الصعاب والعراقيل ، فانه قد انتزع نجاحا ضخما في انشاء قواعد عملية لاقتصاد اشتراكي وفي المحافظة على الامن والنظام في البلاد وفي تصفية رواسب الحرب والعيوب التي تركها النظام القديم ، وفي تحسين ظروف الحياة المادية والثقافية للشعب وفي تقديمه المساهمة الكبيرة في المحافظة على السلم والامن والاستقرار في جنوب شرق آسيا وفي العالم أجمع .

انني انتهز هذه المناسبة لكي أعرب باسم حكومة بلادي عن أعق الشكر للمؤسسات الخاصة ومنظمة الامم المتحدة والدول الاشتراكية والدول غير المنحازة والدول الصديقة والمنظمات غير الحكومية وذلك للعبور والمساندة التي قدموها لنا في عملنا الهام للبناء الوطني .

انني أعرب عن الأمل في ان حركة العون الدولية لبلادي سوف تزداد في المستقبل لتسمح لهذا الشعب بحل مشاكله العاجلة ، تلك المشاكل التي سببتها الفيضانات التي مني بها ووسط وجنوب البلاد مما أدى الى خسائر ضخمة لاقتصادنا الذي يعتمد أساسا على الزراعة . وطبقا للكشوف المبدئية فان أكثر من ١١٠ . ٠٠٠ هكتار من مزارع الارز قد غرقت ، بخسارة تبلغ ١٢٠ . ٥٠٠ طن من الارز ، مما تسبب في وجود ٥٠٠ . ٠٠٠ شخص معرضين لخطر الموت جوعا ، و ٢٢ ٣٨١ أسرة دون مأوى ، ومئات من رؤوس الماشية التي نفقت . ان هذه الخسائر الى جانب خسائر الجفاف في العام الماضي قد ضاعفت مشاكلنا عشرات المرات . اسمحوا لنا بأن نستحث المجموعة الدولية على تقديم معونة فورية ملائمة .

منذ انشاء جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية في ٢ كانون الثاني / ديسمبر ١٩٧٥ كانت هذه الجمهورية تنهج دائما سياسة خارجية قائمة على السلام والاستقلال والصداقة وعدم الانحياز وعلى أساس هذه السياسة فاننا نسعى دائما الى اقامة علاقات صداقة وتعاون مع كافة الشعوب دون تمييز يقوم على أساس الانظمة الاجتماعية أو السياسية ، وعلى أساس الاحترام التام للاستقلال والسيادة والسلامة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الخارجية ، والمساواة والميزات المشتركة .

ان جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، وهي جزء من جنوب شرق آسيا ، لا تستطيع ان تقف دون اكرام بالاحداث التي تجرى في هذا الجزء من العالم والتي يمكن ان تعكر صفو السلم

والامن في المنطقة بصورة أو بأخرى . ان دول جنوب شرق آسيا التي اجتازت مرحلة طويلة مريرة من العدوان والصراع من جانب القوى الخارجية بهدف تقسيم المنطقة والسيطرة على شعوبها ، تحتاج الى السلام والاستقرار في الوقت الحالي ؛ وهما شرطان أساسيان لاستقلال هذه الشعوب ونموها . ولذلك فاننا ننادى بالتعاون بين دول جنوب شرق آسيا ونشجب كل سياسة للقوى الكبرى تهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان وتدبير المؤامرات بين هذه الدول وخلق الجبهات فيما بينها لتجعل من جنوب شرق آسيا وسيلة في يد السياسة التوسعية والهيمنة . اننا نعرب عن أسفنا العميق على المنازعات التي تقوم بين جيراننا مما يؤدي الى تحطيم التضامن والصدقة الموجودين عبر الا زمان بين هذه البلاد .

ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وفيه لسياستها القائمة على السلام والصدقة ، كانت دائما تساند المبدأ الذي ينادى بأن كافة الخلافات بين بلدان المنطقة ينبغي ان تحل عن طريق المفاوضات السلمية دون أى تدخل اجنبي . اننا ننظر الى المقترحات التي قدمتها جمهورية فيت نام الاشتراكية من أجل ايجاد حل تفاوضي للامنة على انها مقترحات عادلة ومعقولة وذلك على أساس حسن الارادة والاخلاص المشترك . ان مثل هذا الحل سوف يفي بمصالح الدول المعنية وكذلك كافة دول المنطقة .

وأكثر من ذلك ، فإننا نساند بشدة جهود حكومة كوريا الديمقراطية الشعبية التي تهدف الى أن تحل اتفاقية سلام محل اتفاقية الهدنة . كما تطالب بأن يتم انسحاب سريع كامل وغير مشروط للقوات الأمريكية من كوريا الجنوبية ، وذلك من أجل تحقيق توحيد واستقلال كوريا سلمياً .
وفيما يتعلق بالمحيط الهندي فإننا نعارض وجود القواعد الامبريالية العسكرية في ديبغو غارسيا ، ونساند الجهود التي تهدف الى جعل منطقة المحيط الهادئ منطقة سلم .
ان نظرة على الأجزاء الأخرى من العالم تسمح لنا أن نلاحظ بقلق أن الدولة الصهيونية والتوسعية ، ونعني بذلك دولة اسرائيل ، اذ تحظى بعون شامل ومساندة غير مشروطة من جانب الاستعمار ، تستمر دون حياء في احتلال الأراضي العربية وفلسطين مزدرة بذلك القانون الدولي ومنتهكة قرارات منظمة الأمم المتحدة .

ومن الواضح أن حل مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن الوصول اليه ، الا باصرار النضال ، وبتماسك كافة الأطراف العربية المعنية . ان المناورات التي تهدف الى تفريق الدول العربية ، والحصول على حل منفصل لمشكلة الشرق الأوسط تضي في غير اتجاه المصالح المشروعة للشعب العربى وفلسطين ، ولا تخدم قضية السلام في الشرق الأوسط وفي العالم . كما أن أية محاولة للحط من شأن ، أو تدبير منظمة تحرير فلسطين ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني سوف تمنى بالنشل الذريع .

وفيما يتعلق بقبرص ، فإننا مستمرون في المطالبة بالتطبيق الفوري والكامل والفعل للقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونؤيد النضال العادل لشعب قبرص للحفاظ على وحدته وعلى السلامة الإقليمية ، وطابع عدم الانحياز لقبرص ، والانسحاب السريع والكامل وغير المشروط لكافة القوات الاجنبية من الجزيرة .

وفي القارة الافريقية ، وبصفة خاصة في الجنوب الافريقي ، فإننا نندد بشدة بأعمال القمع الوحشية التي تقوم بها أنظمة روديسيا وجنوب افريقيا العنصرية ونظم الاستعمار التي تطبق ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى ، والرفض المستميت لاعطاء حق تقرير المصير لهذه الشعوب .
اننا نؤيد بشدة شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى - في نضالهم ضد العنصرية والفصل العنصرى ، وضد القمع وضد الاستغلال الاستعماري ، وضد التدخل والاعتداءات الامبريالية من جانب الاستعمار الجديد ، وقوى الرجعية الوطنية - من أجل استعادة حقوقها الوطنية الأساسية .

اننا نساند شعوب أنغولا وموزامبيق والشعوب الأخرى في الخط الأول في نضالها من أجل الدفاع عن الاستقلال والسلامة الوطنية والاستقلال الوطني ضد المناورات العدوانية للإمبريالية والرجعية .

اننا نساند نضال الشعب الصحراوي تحت ادارة جبهة البوليزاريو ، وذلك من أجل تقرير المصير طبقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة .

اننا نؤيد بشدة شعوب افريقيا في نضالها للقضاء على كافة رواسب الاستعمار والعنصرية والفضل العنصرى ، ولا حباط كافة مناورات التدخل والعدوان التي تشنلها الامبريالية .

اننا نندد بشدة بالحصار الاقتصادي الذى فرضته الولايات المتحدة الامريكية على جمهورية كوبا . ونساند بحزم النضال العادل الذى يشنه الشعب الكوبي في عطفه الدفاعي الوطني ، وعمله من أجل بناء الاشتراكية ومن أجل تنفيذ واجبه الدولي .

اننا نؤيد الجهود التي يبذلها شعب بنما لاستعادة سيادته الكاملة على منطقة القناة . وفي شهر حزيران / يونيه الماضي عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية لنزع السلاح . ان هذه المشكلة تمثل أهمية خاصة . ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تغتبط لما توصلت اليه أعمال هذه الدورة الاستثنائية التي تشكل مرحلة هامة في اتجاه المؤتمر الدولي حول نزع السلاح . ويعني ذلك أننا نؤيد وقف سباق التسلح وحظر أسلحة الدمار الشامل ومن بينها القنابل النيوترونية .

وبصفتنا دولة نامية ، فان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تتضامن تماما مع النضال الذى تشنه شعوب مجموعة ال ٧٧ لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ورغم ذلك ، فاننا نرى أن الدول النامية يتعين عليها أن تصنع بنفسها النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي هذا الصدد فانه يتعين عليها أيا كان الثمن أن تتمكن من بناء اقتصاد مستقل ، ومستقل ذاتيا ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الا بزيادة علاقات التعاون بين كافة الدول النامية على أساس المساواة والميزات المتبادلة ، وزيارة علاقات التعاون بين الدول النامية وبين الدول الاشتراكية وبين الدول المتقدمة التي تعمل باخلاص لصالح النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دولة صغيرة وهي في حالة تخلف قديم . وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب وجود بقايا من الحرب الاستعمارية والامبريالية العدوانية واليوم ، ورغم العديس

من الصعاب ، التي أدت اليها مناورات التخريب والارهاب والضغط والتدخل والعدوان من قبل
الإمبريالية والقوى الرجعية ، فان شعب لاو مستعد للمضي قدما في بناء بلاده لتصبح ثرية وحيثي
تترف عليها الرفاهية من أجل دعم قوى السلام والاشتراكية .
وباسم شعب لاو الذي يحرص على السلام والصدقة بين الشعوب ، فان وفد بلادى يتعهد
بتقديم مساهمته الفعالة لأعمال جمعيتنا التي فرضت على نفسها مهامها جساما لدعم السلام والأمن
الدوليين ودعم الصداقة والتعاون والتقدم لكافة الشعوب .
وفي ختام حديثي ، آمل أن تحقق دورتنا هذه الثالثة والثلاثون للجمعية العامة لمنظمة
الأمم المتحدة نجاحا تاما .

السيد بونفو (غابون) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، باسم رئيس جمهورية غابون ، اسمحوا لي أن أضم صوتي الى أولئك المتحدثين الممتازين الذين سبقوني الي هذه المنصة ، لأهنئكم بحرارة لانتخابكم بالاجماع رئيسا لهذه الجمعية الموقرة ، لادارة أعمالنا . ويدلا من أن يوافق وفد بلادى ، ببساطة ، على تقليد متبع ، فانه متأكد من أن صفاتكم كدبلوماسي محنك ، الى جانب تجربتكم الطويلة والثرية في الشؤون الدولية ، انما تضعكم عند مستوى المهمة الكبيرة المطلقة على عاتقكم ، ويشكل ذلك كله ضمانة للنجاح النهائي لأعمالنا .

ونحن نتوجه أيضا بالتهاني الى نواب الرئيس والى جميع أعضاء المكتب ، الذين سيقومون الى جانبكم بدور هام في سير مناقشاتنا .

ويسعدني أن أوجه التحية الى السيد لازار مويسوف من يوغوسلافيا ، الرئيس السابق للدورة الثانية والثلاثين ؛ وذلك للعمل الكبير الذى أنجزه خلال تلك الدورة ، ودورات ثلاث استثنائية أكدت جميعها مساهمته الفعالة في عمل الأمم المتحدة .

وأود كذلك أن أرحب بقبول جزر سليمان باعتبارها العضو الخمسين بعد المائة في منظمنا التي اجتازت بذلك مرحلة من مراحل بلوغ العالمية ، وذلك أحد اهدافها الاساسية ، واني لمفتبط بذلك .

وإذا كان هناك مجال لكي نعبر عن سعادتنا ، ان نرى من عام الى آخر أن بعض المشاكل التي تناقش هنا تنتهي بايجاد بعض البداية للحلول . فاننا رغم ذلك نرى أن نظرة سريعة الى جدول أعمال الدورة الحالية تؤدي بنا مع الاسف الى ملاحظة أنه من دورة الى أخرى ، نرى أن المسائل المدرجة هي نفس المسائل ، وينطبق ذلك على مشاكل تصفية الاستعمار ، والمشاكل المتعلقة بالأمن والتعاون الاقتصادي الدولي ، التي لا نستطيع أن نجد حلولاً لها . وفي هذا الموكب الحافل بالمشاكل ، نستطيع أن نؤكد دون خوف ، وبغير خداع ، أن افريقيا خلال السنوات الاخيرة كانت في قلب الاهتمامات الملحة لمنظمنا . ولكي أبرهن على ذلك ، يكفي أن أشير الى الاجتماعات المختلفة التي عقدت في اطار منظمنا في ١٩٧٧ ، وبصفة خاصة خلال العام الحالي .

وفي نيسان /ابريل الماضي ، اجتمعنا هنا لكي نبحث مشكلة ناميبيا . ودون الدخول الى تفاصيل هذه المسألة التي لا تزال معروضة على مجلس الامن ، والتي قال كل منا كلمته حيالها ، أود

أن أذكر ببعض عبارات من رسالة الرئيس الحاج عمر بونغو ، والتي تلاها من فوق هذه المنصة رئيس وزراءه خلال الدورة الاستثنائية المكرسة لمشكلة ناميبيا والتي جاء فيها :

” لا يمكن ان نستمر في أن نضع في نفس الميزان دون عقاب ، حياة آلاف البشر المستعبدين في بلد هم من ناحية ، والمصالح المادية العديدة من ناحية أخرى ، ولكن المستفيدين منها ليسوا بذي شأن ، بالمقارنة الى ما تكلفنا من معاناة وابتدال ” .

(A/S-9/PV.5, (p. 12)

اننا نفتبط بالنداء الذي وجهه مجلس الامن الى حكومة جنوب افريقيا ، للتعاون المباشر مع الامين العام في تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . الذي أيد فيه المجلس تقرير الامين العام . وهو ليس سوى خطة للمراحل المختلفة الضرورية لتسير ناميبيا في طريق الاستقلال الحقيقي . ونأمل في أن تظهر الدول الغربية التي تقيم علاقات متعددة مع جنوب افريقيا حسما أكبر تجاهها لدفعها الى قبول الحوار في اطار الاقتراحات الواردة في الخطة الغربية ، التي أيدها مجلس الامن والتي رحبنا بها آنذاك باعتبارها مبادرة ايجابية ينبغي تشجيعها ، والتي بدت لنا ممثلة للحد الأدنى المقبول ، والذي دونه لن يكون هنالك سوى النضال حتى الموت الذي تستعد افريقيا جمعاء لالقاء قوتها فيه كاملة .

ان كل واحد منا يرى ويعترف بأن منظمة سوابو قد أبدت الاعتدال بما فيه الكفاية ، ادراكا لمسؤوليتها ، ومن ثم يجب أن نعطيها اذن حقها دون أن نياس من الحصول على التأييد الجماعي للمجتمع الدولي في اطار الامم المتحدة . ونأمل في أن نستقبل ناميبيا في بداية الدورة الرابعة والثلاثين ، كعضو جديد في المنظمة .

ان هذا الضغط العالمي من جانب المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة من جانب الدول الغربية الاعضاء في مجلس الامن ، يبدولنا ضروريا في الوقت الحالي ، خاصة عندما ندرك المحاولات الراهنة من جانب جنوب افريقيا للاطاحة بالسلام للحفاظ على مصالحها .

وعلى غرار الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، وبصفة خاصة الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، وبصفة عامة جميع الدول المحبة للسلام والعدالة والحرية ، فان جمهورية غابون تساند النضال الباسل لشعب ناميبيا ، لارساء استقلاله على أرض أجداده .

وفيما يتعلق بمسألة زيمبابوي ، سوف أقتصر على أن أكرر هنا ما قلناه ، مرارا وتكرارا ، سواء داخل منظمنا الافريقية أو داخل حركة عدم الانحياز ، أو هنا في الامم المتحدة ، وهو اننا ، مع الاعتراف بالدور الفعال للجبهة الوطنية في التوصل الى حل عادل في زيمبابوي ، نؤيد بنفس الحزم كل حوار ايجابي بين أطراف النزاع .

وتؤكد الممارك الدائرة في المنطقة أن السلام يتحقق عبر الحوار بين الاطراف المختلفة ، وينطوى ذلك على ضرورة توفر المرونة والتفاهم من قبل الجميع . وأود أن أذكر في هذا الصدد ، فيما يتعلق بجمهورية غابون ، أن اشباع الاحتياجات الاساسية للشعوب الافريقية ، والممارسة الحرة لحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لا تقوم على أساس أية ايدولوجية كانت ، وليس هناك من الاسباب التي تحول دون ممارسة مثل هذا الحوار ، بين جميع الامم .

ومن هذه الناحية ، فانه يبدو لنا أن الاقتراح الرامي الى عقد اجتماع بين المسؤولين في الاتفاق الداخلي ، وبين المسؤولين في الجبهة الوطنية هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى تشكيل حكومة وحدة وطنية ، وانهاء الممارك التي تدور بين الاخوة . وينبغي ألا ننسى أن الموقعين الافارقة على الاتفاق الداخلي قد قاسوا كما قاسى القادة الحاليون للجبهة الوطنية من الاضطهاد الاعمى من جانب الاقلية العنصرية البيضاء .

وهل من الضروري أن أذكر بأن افريقيا تحتاج الآن الى السلام ؟ اننا نؤمن بذلك تماما ، ولهذا السبب فاننا نستحث الجميع على ابداء الحكمة . واننا نأمل في أن يبدى نظام الاقلية في جنوب افريقيا هذه الحكمة ، في هذا الجزء من افريقيا حتى ينتهي هذا العار الذي يشكل وصمة في جبين البشرية بسبب العنصرية .

واذا كانت هناك اسباب جادة تجعلنا نعتقد في امكانية حل قريب وأكيد للمشاكل التي تطرح نفسها في ناميبيا وزيمبابوي ، فانه يتعين علينا أن نلاحظ أن أى فرصة للتحسن لا تتوفر اليوم للشعوب السوداء في هذا الجزء من قارتنا . ذلك أنه من الواضح ، كما أكد الرئيس عمر بونفونو في رسالته الى الدورة الثانية والثلاثين ، ان التمييز العنصرى البغيض يعرقل كل مفاوضات سياسية .

وبينما يتعين أن تدفع التفسيرات الضرورية في ناميبيا وزيمبابوي ، جنوب افريقيا الى مزيد من التفهم والتبصر للمطالب العادلة لشعوب الجنوب الافريقي فانه يبدو اننا نسير في طريق دعم

وتشدد لسياسة الفصل العنصرى • ونحن نود أن نقول هنا مرة أخرى ، ان نظام الاقلية البيضاء في الجنوب الافريقي بملايينه الاربعة من البيض لن يقاوم ضغط أربعائة مليون نسمة يشكلون سكان القارة الافريقية الحرة المستقلة ، رغم التفوق العسكرى الذى يتوفر للبيض بفضل مساندة القوى الغربية التي لا تجرؤ ، في الوقت الحالى ، على تقديم تأييدها لهذه السياسة العنصرية • وكما صرح الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية غابون امام الجمعية في دورتها الثانية والثلاثين :

” ان الامر يتطلب انهاء ذلك الوضع ، ليس في غضون ست سنوات أو ستة أشهر

أو ستة أسابيع ، ولكن فوراً ” •

وتلك هي الفرصة الوحيدة لابقاء الاقلية البيضاء المحتضرة ، على قيد الحياة •

وفي شهر تشرين الأول / نوفمبر الماضي ، علم العالم أجمع أن الرئيس المصري ، أنور السادات في مبادرة بطولية قد غامر بالذهاب شخصيا الى اسرائيل لاقتراح السلم على الدولة العبرية وذلك بشروط مقبولة .

اننا نعلق آمالا كبيرة على التطور الذي تم منذ ذلك الوقت ، ونفتبط في هذا الصدد حيث يبدو أنه قد أصبح من المتفق عليه بالاجماع ان أى حل لهذه المشكلة يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها منظمتنا كممثل وحيد للشعب الفلسطيني .

وفي الحقيقة ، أنه من غير المتصور أن شعب اسرائيل الذي لا يدين بوجوده كدولة الا لرغبة الامم المتحدة وحدها ، يرفض تطبيق القرارات التي اتخذتها نفس المنظمة لصالح الشعب الفلسطيني الذي يحتاج الى وطن ، مثله في ذلك مثل الشعب الاسرائيلي نفسه . ولقد علمنا التاريخ في الحقيقة ، أن القوة وحدها لا تشكل وسيلة لحل المشاكل الكبرى في الوقت الحاضر . فمن انتصر بالأمس قد يصبح هو المهزوم في الغد .

ان هذه الملاحظة الأخيرة تنطبق كذلك على مشكلة قبرص ، التي لا يمكن ان تجد حلا لها دون تطبيق القرارات ذات الصلة الصادرة من الامم المتحدة . وهنا أيضا ليست هناك حلول ممكنة دون حوار حقيقي بين الطائفتين في الجزيرة دون تدخل أجنبي ، حوار يجب أن يحافظ على السلامة الإقليمية والاستقلال لهذا البلد الذي اضطلع بدور عظيم في تشكيل حركة دول عدم الانحياز ، والتي نحن جزء منها .

ان هذا الحوار ، والتفاهم المتبادل بين الطائفتين اللتين تنتميان الى أصل عرقي واحد ولكنهما تختلفان عقيدة كانا يشكلان دائما طبعا غير عادي ومرته ظروف خارجة عن ارادة شعب لبنان . واننا لنأمل أن تتم عودة هذا الطابع بالمعونة القيمة من جانب الدول العربية بصفة خاصة والامم المتحدة بصفة عامة ، والذي يعتبر وجودها في هذا البلد عاملا لا ينكر للسلم .

ان " الحوار ، والتسامح والسلام " ، هو شعار حزبنا الوطني ، الحزب الديمقراطي الغابوني ، تحت قيادة صاحب الفخامة الحاج عمر بونخو في بناء غابون الجديدة المتحدة .

اننا نوصي بهذا الحوار - وهو عنصر السلام بين الناس وبين الشعوب - بالنسبة الى جميع الشعوب التي تتقاتل لأسباب قد لا يكون لها وجود أو نشأت عن التدخل الخارجي . وبنفس التوصية التي أوصينا بها الشعوب الافريقية وشعوب الشرق الأوسط ، فاننا نتقدم بها أيضا الى شعب كوريا ، التي لا تستطيع تطبيق التوحيد السلمي الا عن طريق هذا الحوار الذي يجب ان يجرى دون تدخل خارجي .

وانا كنا نعتزف بمميزات الحوار على المستوى الثنائي أو حتى الاقليمي فاننا نعتزف رغم ذلك بان منظمة الأمم المتحدة عن طريق السلطات الممنوحة لها بفضل الميثاق ، انما تشكل وسيلة هامة للوصول الى هذا الهدف . ويتعين علينا أيضا ان نؤيد الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة لدعم التفاهم والتسامح وعدم العزف بين مختلف الأمم أو الشعوب ممن يعتنقون آراء سياسية أو دينية مختلفة . ان التقرير الممتاز الذي قدمه الينا عند افتتاح هذه الدورة هام جدا واننا لنهنته عليه .

ان الموقف المؤسف الذي تحدثنا عنه والذي ينعكس في المناطق المختلفة من العالم يبدو متفاقما ، لاسيما وان كل فريق يعتقد ان بإمكانه أن يحصل على الوسائل لكي يسحق عدوه . ان هذا الموقف قد لا يكون موجودا اذا كان هناك اتفاق بين جميع الأطراف . حقيقة ان الحرب ليست وليدة اختراع الأسلحة المعقدة ، ولكن يتعين علينا أن نسلم بأن هذه الأسلحة قد جعلت الحرب أكثر فتكا .

ان الدورة العاشرة الاستثنائية للأمم المتحدة ، التي عقدت أخيرا ، قد تناولت بصفة خاصة هذه المشكلة . اننا لا نشك في حسن نية الجميع والرغبة الحقيقية في خفض عدد مناطق التوتر في العالم أجمع ، وذلك لكي تتخذ بالتدريج تدابير يمكن أن تقضي تماما على سباق التسلح الذي الأبد . ان الدورة الحالية - وانني على يقين من ذلك - سوف تنجح في التوصل الى قرارات من أجل تحقيق هذا الهدف .

لقد واثنا فرصة الاشارة الى أن الانسان لا يعيش فقط بالأيدولوجية ، ولكنه يعي—ش اساسا بالخبز . وعلى ذلك ، فاننا لا نستطيع أن نلتزم بالصمت بالنسبة الى المشاكل الاقتصادية التي تمثل آثارا لا حدود لها على التنمية .

لقد أكدت منذ لحظة الدور الأساسي الذي يلعبه الأمين العام لمنظمتنا في السعي من أجل إيجاد حلول للمشاكل الدولية . ويرى وفد غابون في الحقيقة - ونعتقد أن هذا هو موقف جميع الحاضرين هنا - أن منظمة الأمم المتحدة هي الإطار المثالي للحوار الضروري بين الأمم . وان هذا الحوار ضروري للحد من المظالم والتوترات التي نشأت عن الأنازية التي تولد عدم التفهم بين الأمم . إن هذا الدور الذي نعترف به للأمم المتحدة قد تجسد باعتماد قرارات تلت اجتماعات خاصة، مثل تنمية التعاون الدولي الذي كان هدف حوار الشمال والجنوب ، وكذلك الحال بالنسبة إلى مؤتمر الأمم المتحدة لوضع قانون جديد للبحار . وكذا مؤتمر الأمم المتحدة حول التعاون بين الدول النامية .

وهناك أخيرا الدورة الرابعة العادية لمجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي أصدر قراره ٩٣ (د - ٤) المتعلق بالبرنامج المتكامل حول السلع الأساسية ، والذي نصي آمالا كبيرة بين دول مجموعة ال ٧٧ ، واننا نكتفي بذلك .

وانه من بين الأمور الصارخة التي تطرح نفسها على الدول النامية ، السعي من أجل توازن اقتصادي عادل . وهناك أمر آخر كان موضع جهود متعددة من الأمم المتحدة لعدد من السنوات ، وهو وضع قانون جديد للبحار .

وبالاشتراك النشط في وضع اتفاقية دولية حول قانون البحار ، فان شعوب العالم الثالث التي طالما استغلت قد تقدمت باقتراحات ايجابية نعترفها جميعا ، حتى يمكن استغلال موارد قاع البحر التي أعلنت ميراثا مشتركا للانسانية طبقا للقرار ٢٧٤٩ (د - ٢٥) ، حتى يمكن استغلالها لصالح المجتمع الدولي بأسره .

ويبدو من خلال دورة هذا المؤتمر أن جميع المقترحات المنبثقة عن الدول النامية تصطدم بمعارضة الدول الكبرى وخاصة فيما يتعلق بنقل التقنيات وتدريب موظفي المشروع ، والنظام الموحد لاستغلال قاع البحر . . . الخ .

اننا نشجب هذا الوضع، واننا مقتنعون بأنه ليس لمصلحة أى انسان أن يخلق مواقف قائمة على التنازع . وعلاوة على ذلك ، فاننا نشجب بشدة جميع المناورات التي تهدف الى احتكار مصادر قاع البحر باقرار تشريعات وطنية . ولذلك ، فاننا نستحث الضمير وحسن النية لبعض الدول الكبرى

أو المتوسطة ، أن تساهم عن طيب خاطر في ازدهار الشعوب الفقيرة . انها اذا ما عارضت آمال الشعوب التي تمثل ثلاثة أرباع البشرية ، فان ذلك سوف يؤدي الى مخاطر الصراع .

وفيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب ، فاننا نود ببساطة أن نذكر بأن تحسين الموقف الاقتصادي للدول النامية ، انما يتم من خلال حل مشكلة تدهور معدلات التبادل للدول المصدرة للسلع الأساسية الأولية ، وحل مشكلة عدم استقرار النقد المستخدم للمبادلات الدولية دون أن ننسى ديون الدول النامية التي تبلغ . ٢٥ بليون دولار ، بالاضافة الى خدمات هذه الديون التي تصل الى ٢٥ في المائة من هذا المبلغ .

وفي هذا الصدد يجب علينا أن نوجه تحية للدول الغنية التي قررت الغاء ديون بعض البلدان النامية . اننا نستحث الدول الأخرى الغنية أن تفكر في اتخاذ مثل هذه التدابير أو تدابير من أجل تأجيل جزئي للدين الخارجي لمجمل الدول الفقيرة ، وذلك في اطار مواصلة الحوار بين المدينيين والدائنين كما تم في جنيف في آذار/مارس الماضي .

وفيما يتعلق بالدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبصفة خاصة القرار ٩٣ (د - ٤) الذي تحدثنا عنه ، آسف على أنه فيما يخص المديونية والصندوق المشترك والتعاون الاقتصادي مع البلدان المتقدمة ونقل التكنولوجيا لم يتم بعد سنتين أي تقدم جوهري في تنفيذ هذا القرار الذي أعترف بأنه جزء أساسي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وذلك يرجع الى الافتقار للإرادة السياسية الحسنة لدى أغلب الدول الصناعية .

لذلك فان بلدي أيضا يستحث الضمير العالمي على وضع حد لأنانية البعض حتى يحل محله تضامن شعوب العالم أجمع . لذلك فاننا مسرورون لأن مسألة عدم كفاية العلاقات التجارية بين الدول النامية ومسألة اتجاه اقتصاد هذه الدول كانتا محلا لدراسة مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في بونينس آيرس .

اننا نرد على هؤلاء الذين يعتبرون استنتاجات هذا المؤتمر الهام فاشلة بالقول بأنه ليس من الممكن أن نحل في أسابيع قليلة من المفاوضات موقفا نشأ عن عقود من الخضاع والتبعية الاقتصادية . واننا متأكدون ، رغم ذلك ، ان الدول النامية تدرك أن من واجبها أن تنهض بتنمية نفسها وأن تجد الوسائل التي تسمح لها باجتياز العقبات الكبيرة التي تقف في وجه نموها وتتحاشي بذلك الفقر تدريجيا .

على هذه النغمة المتفائلة أنهي حديثي وأذكركم بمعنى وجودنا بينكم . انه يثبت :

" اننا على ثقة كبيرة بالانسانية التي لا يمكنها أن تزدهر الا في السلام والوئام

بين كافة بني البشر وكافة الأجناس" (A/S-9/PV.5, p. 12)

هذا هو ما ذكره السيد رئيس جمهورية غابون فخامة الرئيس الحاج عمر بونغو في الرسالة التي وجهها الى الدورة الاستثنائية المكرسة لناميبيا .

السيد أوبيان الوغو (غينيا الاستوائية) (الكلمة بالأسبانية) : اننى أخطب هذا الجمع الذى يجتمع في الدورة الثالثة والثلاثين نيابة عن فخامة رئيس اللجنة المركزية لحزب العمال القومي والرئيس مدى الحياة وفقا لدستور غينيا . ونيابة عن الوفد الذى أشرف بتمثيله وبالأصالة عن نفسي أود أن أهنيء رئيس هذه الدورة على انتخابه بالاجماع لرئاسة هذه الدورة . وانني على يقين من خبرته في الشؤون الدولية والتي تدعمها ثقة شعبه وحكومته التي ترتبط معنا بروابط تاريخية ، وأعتقد أننا تحت قيادته سوف ننتهي الى قرارات عادلة سوف تؤكد ، مرة أخرى ، المهمة العسيرة ألا وهي تنفيذ الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

وعن طريقكم ، سيدي الرئيس ، نتقدم بالتهنئة الى جميع أعضاء لجنة المكتب الذين نشكركم بكفاءتهم وما لهم من خبرة في الشؤون الدولية مما سوف يساهم بشكل فعال في جهودنا نحو حل المشاكل الدولية الخطيرة التي تحيط بالعالم اليوم .

وان ندرك العدد الكبير للبنود المطروحة علينا فان وفد بلادى يثق بأننا سنكون قادرين على بحثها جميعا . الا أنني أعتقد أنه نتيجة لأهمية بعض البنود فان هذه الجمعية ينبغي أن تعطي أولوية للمسائل المتعلقة بتصفية الاستعمار ولا سيما تصفية معاقله الأخيرة في جنوب افريقيا . والحفاظ على السلم والأمن في العالم واقامة نظام اقتصادى دولي جديد عادل ومنصف والتعاون الدولي من أجل دعم ومراعاة بعض الحقوق الثقافية والاقتصادية والقضاء على التمييز العنصرى والفصل العنصرى .

عند التوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ كان عدد الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ٥١ عضوا فقط . وخلال ٣٣ عاما تفانت المنظمة في تنفيذ أحد مبادئها الأساسية ألا وهو حق جميع شعوب العالم في الحرية وتقرير المصير والاستقلال ان العدد الحالي للدول الأعضاء ١٥١ بما في ذلك الدولة الجديدة ، جزر سليمان . وهذا هو تعبير واضح عن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في هذا المجال ، وفي مجال تصفية الاستعمار ، كما أن هذا هو دليل على نجاح هذه الجهود . ويسرني في هذه اللحظة أن أكرر أخلص تهانئي وتهاني غينيا الاستوائية لجزر سليمان على تحقيقها الاستقلال ودخولها في أسرة الأمم المتحدة العظيمة . ووفقا لروح منظماتنا فاننا نرحب بأية دولة كبيرة كانت أم صغيرة للدخول في عضوية منظماتنا . ان انضمام هذه الدولة الجديدة لمنظماتنا يؤكد من جديد على عالمية منظمة الأمم المتحدة ويعزز أيضا دورها في انشاء عالم من السلام والأمن والعدالة والمساواة والرفاهة الاجتماعية .

وانه ليسرنا كذلك أن نلاحظ أن هناك دولتين أخريين سوف تحققان الاستقلال في مطلع الشهر القادم ونحن نهنئهما ونتمنى لهما عهدا سعيدا ومزدهرا . ولكن رغم هذه الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تصفية الاستعمار في جميع أرجاء العالم فمما يؤسف له أن نلاحظ استمرار النظام الاستعماري في بعض أجزاء العالم ولاسيما في الجنوب الافريقي .

وبالرغم من الانتباه المركز على الأمم المتحدة في تلك المنطقة ، فانها مازالت تثير قلقنا .
وان تأخذ في الاعتبار أن العالم مرتبط بتطور الدول الحرة ، وغير الحرة ، فان حكومة غينيا الاستوائية
تدافع عن حق الشعوب في تقرير المصير . اننا مقتنعون بأننا سوف نحقق هنا المبادئ الارشادية
من أجل اقامة مناهج جديدة في نضالنا للحفاظ على التضامن مع شعوب افريقيا في كفاحها ، ومع
بقية شعوب العالم التي تكافح من أجل عزة الانسان واستقلاله .

ان الجهود التي بذلها الأمين العام من أجل منح الاستقلال لنايبيا في ٣١ كانون الأول /
ديسمبر ، تشكل العناصر الأساسية في مبدأ تقرير المصير وتحقيق الاستقلال في هذا الاقليم
الافريقي تحت رعاية الأمم المتحدة . ان الحكومة الثورية في غينيا الاستوائية ، تمشيا مع مبادئها
الديمقراطية ، تؤيد استقلال نايبيا ، ونقل السلطة الى شعب نايبيا بما في ذلك خليج والنيس ،
كجزء لا يتجزأ من نايبيا ، تحت قيادة سوابو . كما أننا نرفض المساس باستقلال نايبيا ، وفقا للخطة
التي وضعتها الامم المتحدة .

وبالنسبة لاتخاذ هذا القرار الهام ، من أجل الاستقلال العاجل لنايبيا ، فانني أود
أن أشير ، هنا في هذه الجمعية ، الى ذلك الاتجاه البغيض الذي تتبعه حكومة جنوب افريقيا
العنصرية ومحاولتها المناورة سنوات عدة متحدية المجتمع الدولي .
اننا نعتبر أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه الاوضاع التي تشكل ازدياداً صارخاً للدول
الافريقية وللمجتمع الدولي .

ان موضوع روديسيا يقع كذلك في اطار المشاكل الخطيرة التي تؤثر على هذه المنطقة . اننا
نجد هناك أقلية بيضاء تسيطر على الأغلبية السوداء ، مع تواطؤ الاحتكارات الغربية الرأسمالية . ورغم
الجهود والعقوبات المفروضة من قبل الامم المتحدة ، فلم يحدث الا تقدم قليل . ان دولتي تعتبر
أنه من واجب هذا الجمع الموقر أن يصل الى حل حاسم لذلك ، في هذه الدورة . اننا ننبذ أي
اجراءات عسكرية من جانب المعتدين العنصريين في جنوب افريقيا والروديسيين في الدول المجاورة .
ان هذه التدخلات لا تشكل خطراً أو تهديداً للسلم في المنطقة فحسب ، بل للسلم والأمن
الدوليين .

ان غينيا الاستوائية ، ان تنادي بالاستقلال الحقيقي لشعب زبابوي ، لتعرب عن قلقها

(السيد أوبيان أونغو ،
غينيا الاستوائية)

لتلك المناورات التي يقوم بها النظام غير الشرعي لايان سميت ، لاقامة حكم دولة عميل في زيمبابوي ،
يخدم مصالحه في هذا الاقليم الافريقي . وفي هذا الصدد ، تؤيد حكومتي ، بكل حماس ، النضال
الذي تخوضه الجبهة الوطنية في زيمبابوي باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي لمطامح وآمال شعب
زيمبابوي المشروعة .

ان الشعب الشجاع في الصحراء ، قد حرم من حقه المقدس في تقرير المصير والاستقلال ،
نظرا لتواطؤ السياسات الاستعمارية التي تمارسها أسبانيا . وفي هذا السياق ، فان موقف غينيا
الاستوائية واضح وجلي ، فهي تؤيد ، بكل حماس ، حق تقرير المصير لشعب الصحراء ، الذي تمثله
حركته الأصلية ، وهي حركة البوليزاريو ، وذلك وفقا لقرار الامم المتحدة ، وقرارات منظمة الوحدة
الافريقية ، التي تنص على عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات افريقيا لتحديد الوضع في هذا
الاقليم ، ونحن على يقين من أن جميع الأطراف المعنية سوف تحاول التوصل الى اتفاق يجعل من
الممكن تحقيق استقلال اقليم غرب الصحراء .

كذلك فان الحكومة الشعبية في غينيا الاستوائية تؤيد تماما عملية تصفية الاستعمار . وقد أشرنا ،
فيما سبق ، الى أن الامم المتحدة قد بذلت جهودا طائلة من أجل القضاء على المراكز الكبرى
للاستعمار في العالم .

ومن ثم ، فاننا نؤيد ، تأييدا مطلقا ، تحقيق الاستقلال لجميع الاقاليم التي لاتزال تـرـزح
تحت نير الاستعمار والتي تناضل من أجل تحقيق استقلالها .

وهناك مشاكل متأججة في كوكينا ، ظلت ٣٠ عاما تهدد السلم والأمن الدوليين ، ألا وهي
مشكلة الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد ، ومع الاخذ في الاعتبار الاطراف المعنية ، فان حكومتي
تعتبر - وقد أيدت ذلك دائما - أن أية تسوية أو تفاوض بشأن هذا النزاع ، ينبغي أن يتم في اطار
قرار مجلس الامن ، مع الاسهام المباشر لجميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير
الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي لشعب فلسطين .

اننا نؤكد أن أية تسوية ، أو سلام عادل ودائم لهذا النزاع ، لا يمكن أن يتحقق دون
انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، ودون الاعتراف بالحقوق الشرعية
لشعب فلسطين ، ولاسيما حقه في العودة الى دياره ، واقامة دولة خاصة به وفقا لقرار مجلس الأمن

رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ان أى حل لهذا النزاع ينبغي ألا يغفل قيام دولة عبرية داخل حدود آمنة ومعترف بها . ومن ناحية أخرى ، فان الموقف في لبنان ينبغي أن يكون متصلا بالموقف في الشرق الاوسط . وينبغي على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها من أجل الحفاظ على السلام في لبنان .

وان نستعرض المشاكل التي تهدد السلم في العالم ، أود أن أشير الى قلق حكومتي ، فيما يتعلق بالتوحيد السلمي لكوريا ، ومشكلة قبرص . اننا نأمل ، أن يسود السلم والهدوء في هذه الأجزاء من العالم . كما اننا نعتبر اقليم تايوان جزءاً لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية ، وينبغي اعادته الى حكومته الشرعية . ان احتلاله غير الشرعي يشكل مركزا للتوتر وخطرا يهدد المنطقة . ان مشكلة نزع السلاح تعتبر احدى المشاكل الرئيسية التي ينبغي على المنظمة أن تركز عليها اهتماما خاصا . نظرا لأثرها الضار على السلم والأمن الدوليين . وكذلك لأنها تضر بالتنمية الاقتصادية في العالم . ولاشك أن تنفيذ المبدأ الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، ألا وهو : " أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب " ، يعني أولا وقبل كل شيء وضع حد لسباق التسلح . ان نزع السلاح ، في رأينا ، يعتبر مهمة من اختصاص الدول العظمى . وهو - بصفة عامة - في صالح البشرية كلها .

ان الموارد البشرية والفكرية الكبرى للعالم تستنزف ، على نحو عقيم ، من أجل انتاج أسلحة للدمار الشامل ضد الجنس البشري نفسه . ان المجتمع الدولي على علم تام باحتياجات ملايين البشر . ونظرا الى سباق التسلح ، ينبغي ألا ننحي جانبا احتياجات أخرى مثل الحاجة الى الطعام والمساعدات الطبية والتعليم والاسكان وما الى ذلك ، هذا في الوقت الذي تنفق فيه مبالغ طائلة تبلغ ٤٠٠ بليون دولار على ذلك البرنامج المهيمن ، انذى يهدف الى الاطاحة بالانسان نفسه .

(السيد أوبيان ألوفغو
غينيا الاستوائية)

ان مشكلة نزع السلاح لها أهمية خاصة بالنسبة للقارة الافريقية في جهودنا من أجل جعل افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية . وفي دورة الجمعية العامة التاسعة والعشرين التي عقدت في ١٩٧٤ ، وبعد الاشارة الى قرارها ١٥٥٢ (د - ١٦) ، ٢٠٣٣ (د - ٢٠) ، أكدنا من جديد نداءنا لجميع الدول ، باعتبار القارة الافريقية منطقة خالية من الاسلحة النووية ، واحترامها على هذا النحو . وفي الوقت ذاته فاننا قد أكدنا نداءنا للدول لكي تحجم عن تجارب ، وصنع ، ونقل ، وتخزين ، واستخدام ، أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية في القارة الافريقية . وفي هذا الصدد فان وفد بلادي يندد ، أمام هذه الجمعية ، بالبرامج التي ينتهجها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، والتي تهدف الى انشاء قواعد نووية على الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، وكذلك التعاون الذى تقدمه الدول الغربية التي تنتج القنابل النووية .

ونتيجة للتوتر المتزايد في قارتنا فان حكومة جمهورية غينيا الاستوائية ، في هذا الجمع الموقر ، تناشد العالم أجمع ان يأخذ في الاعتبار الموقف الخطير في افريقيا نتيجة لجهود الدول الكبرى ، من أجل السيطرة على افريقيا ، مع الحفاظ على تركيبات وانشاءات عسكرية ضخمة والرغبة في خلق كتل عسكرية ، ومد بعض الدول بالعتاد العسكرى النووى . وكل هذا يتعارض مع القرار ٨١/٣٢ الذى ينص على ان افريقيا ينبغي أن تكون خالية من الاسلحة النووية . اننا نطالب بمراعاة دقيقة لهذا القرار حتى نبعد عن شعوب قارتنا خطر نشوب حرب نووية ، وعدم استخدام القواعد العسكرية التى تقام في افريقيا لخدمة أغراض عدوانية .

فيما يتعلق بالموقف الاقتصادى العالمى ، فان دولتى تعرب عن قلقها فيما يتعلق باثار التضخم العالمى ، وعدم التساوى وعدم التوازن النقدى في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية . واننا ليحدونا الأمل ان نتائج المؤتمر الأول للتعاون التقنى ، فيما بين البلدان النامية ، الذى عقد أخيرا في مدينة بيونس أيرس بالارجنتين ، وبرنامج العمل الذى أقر هناك ، أن يتم تنفيذهما بالكامل ، حتى يمكن تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية ، وفي التعاون بين الدول النامية . وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والبلدان النامية ، فانه ينبغي مراعاة العدل والمساواة ، كما يتضح من النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ان حكومتى لتأسف لذلك الركود الذى أصاب الحوار بين الشمال والجنوب ، نتيجة للافتقار الى الارادة السياسية لبعض

(السيد أوبيان ألرغو
غينيا الاستوائية)

الدول المتقدمة ، من أجل تحقيق الأهداف التي ينادى بها النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى في العالم ، أود أن أذكر اتجاهها مخزيا ضد دولتي ، من جانب الشركات الغربية الكبرى ، التي تلجأ الى القرصنة في القرن العشرين ، من أجل خنق اقتصادنا واضعاف مؤسساتنا الديمقراطية .

ان شركة امريكية تمتلكها مسز اللوتي ، قد سلبت من دولتي ما يقرب من . . . ١ طن من الكاكاو والتجاري ، وقد أيد عملياتها السفير الامريكي في مالابو ، وتقدر هذه الكمية بأكثر من ٣ مليون دولار أمريكي . كما أن شركة هولندية يمتلكها السيد / فومان قد استولت على شحنة من الكاكاو تبلغ حوالي ٥٠٠ طن ، وتزيد قيمتها عن ٢ مليون دولار . وأخيرا فان شركة رأسمالية صغيرة ، تتبع للإمبرياليين الأسبان تسمى الجورجياجا ، قامت بنفس عملية القرصنة التجارية ، واستولت على حوالي ٥٠٠ طن من الكاكاو والتجاري .

ان جميع هذه السرقات التي ارتكبت في دولتي من جانب الشركات الكبرى ، قد أهيئت بها الحكومات المعنية علما في اجتماعات حضرها مندوبون على مستوى عال من حكومتي ، لكن لم يكن هناك رد فعل من جانب هذه الدول المتقدمة . ان دولتي تأمل ان تقوم هذه الحكومات باتخاذ التدابير اللازمة من أجل استعادة قيمة منتجاتنا ، والتي استولت عليها هذه الشركات . اننا نعتبر ان النظام الذي تطبقه هذه الدول ضد حكومتي لا يتماشى مع اطار المساعدات التي تنادى بها في هذه المنظمة .

وأود أن اشير الى انه بعد انتصار ثورتنا في ٥ اذار / مارس ١٩٦٩ ، والذي يعتبر بدايئة لحقبة جديدة من الاستقلال التام ، فان زعيمنا الشعبي العظيم قد قضى على انقلاب عضدته اسبانيا وعملؤها من غينيا ، واصبحنا بذلك أسيادا لمصائرنا ، مما يسجل انتقالا اجتماعيا ثوريا غير الهيكلي الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا ، وأضاف قيمة كبيرة للكرامة الكامنة في الفرد بما يتماشى مع مبادئ الامم المتحدة وعلان حقوق الانسان .

ونود أن نشير في هذه المرحلة الى ان حكومة اسبانيا وقد غاظها فقدان المصالح الاستعمارية في بلادنا فقد اضطلعت بحملة للتشهير تفتقر الى أي جوهر أو مضمون ، ضد حكومة غينيا

(السيد أويان الوغوي
غينيا الاستوائية)

الاستوائية ، مع تقديم مساعدات لعمالها من غينيا ، وتدريبهم على أراضيها بهدف زعزعة السلام والانسجام لشعبنا ، واستمرارهم في القيام بأنشطة غير حكومية ضد نظامنا .
 بعد قيام حركة الجماهير الثورية الشعبية ، وهي حزب العمل الوطني ، فان المهمة الرئيسية في المرحلة الحالية في النضال البطولي الذي يخوضه شعبنا ، تمشيا مع سياستنا الثورية ، هو دعم سياستنا المستقلة ، وخلق وعي كبير من أجل الدفاع عن دولتنا ، والقضاء الكامل على جميع وسائل الاستغلال ، والتخريب ، والابتزاز لأموالنا ولمواردنا ، وهزيمة الحرية ، والكرامة ، والشخصية الافريقية الفعلية للشعب الغيني ، والتي كانت اسبانيا قد وطأتها بالأقدام من أجل نشر سيطرتها على شعبنا .

ان هركتنا الجماهيرية الشعبية الثورية قد أرست قواعد للمساواة بين الرجل والمرأة . وفي هذا الصدد فان حكومتي قد لاحظت ، برضا وارتياح ، الاتفاقية الخاصة بحقوق المرأة . ان المرأة في غينيا الاستوائية ، تتمتع بنفس الحقوق مثل الرجل ، وتقوم بأنشطتها تحت رعاية المنظمة الوطنية للمرأة في غينيا الاستوائية ، والتي تسمى القسم النسائي الثوري .

(السيد أوبيان ألوفو ،
غينيا الاستوائية)

ان البيانات التي أدلت بها كبار الشخصيات للبلدان والحكومات الغربية وكذلك وسائل الاعلام والمنظمات الصحفية والخاصة الغربية قد وزعت في العالم وعلى الصعيد الدولي أخبارا كاذبة تفتقر الى أى مضمون . ووفقا لها ان حكومة بلادى لا تحترم حقوق شعبها . ونحن نعرف أنها لا يمكنها أن تقول أى شيء في صالح دولتي لأنها لا تستطيع التعايش مع ثورتنا .

وانني أود أن استرعي انتباه الجمعية الى الحقائق التالية : أولا ، ان الحكومة الشعبية الثورية في غينيا الاستوائية قد اختارت مسارها الثورى الذى يعنى ضرورة احداث تغييرات جذرية ؛ ولا يهدف بأى حال من الاحوال اغفال الحقوق الاساسية للانسان ؛ ثانيا ، ان اولئك الذين يدعون انهم يحاولون الدفاع عن حقوق الانسان في دولتنا هم ذاتهم أولئك الذين يعارضون السياسات الثورية بعد أن فقدوا مصالحهم الذاتية ، رغبة منهم في السيطرة على بلادنا الجميلة . ولكنهم لا يستطيعون أن يطالبونا بتغيير مسارنا الثورى الذى يشكل أساس مطامحنا الشعبية ، ولا نستطيع أن نطلب منهم التخلي عن جشعهم في السيطرة على العالم واستغلاله . الا اننا نفهم الاسباب التي تحدو بأولئك الذين قاموا على الارهاب أن يصبحوا مدافعين عن حقوق الانسان في غينيا الاستوائية .

حيث ان موقفهم السياسي مختلف تماما عن موقف حكومة بلادى . كما ان هذا لا ينتقص من قدر حكومة غينيا الثورية الشعبية فنحن نفهم تماما انهم لا يستطيعون أن يعوا فكرة ان حكومة غينيا الاستوائية ترتبط ببلدان من كل نظام سياسي واتجاه فنحن أصدقاء للجميع ، ومعارضون لأولئك الذين يعارضوننا .

ان بلادى لسعيدة غاية السعادة أن ترحب بالاحتفال بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ويجب علينا أن نعمل من أجل التعاون الدولي للنهوض بالحقوق المدنية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . وانني أود أن أوضح انه في جمهورية غينيا الاستوائية لا توجد مشاكل تتعلق بحقوق الانسان ، كما لا يوجد أى انتهاك لها من أى نوع . ان دستور غينيا الاستوائية ، الذى يحكم بلادنا ، يضمن في مادته الثانية المساواة في الحقوق لجميع الغينيين دون تمييز لأى أسباب تتعلق بالجنس ، أو بالعنصر ، أو بالعرق ، أو الدين ، أو الوضع الاجتماعي .

وفي الختام ، فاننا نؤكد اخلاصنا لاهداف ومبادئ الامم المتحدة كما وردت في ميثاقها . فالأمم المتحدة ، رغم الصعاب المعسيرة والمشاكل التي تواجهها ، قد حققت نتائج كثيرة ايجابية للغاية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، كذلك في القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى ،

(السيد أوبيان ألوفو ،
غينيا الاستوائية)

واننا لنعبر عن ارتياحنا من ان الامم المتحدة قد صمدت لاختيار الزمن ، وحققت شبه العالمية التامة وركزت اهتمامها على الاحتياجات الالوية للبشرية مثل احدث التغيير في الظلم الحالي القائم في العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية ، وايجاد نظام جديد للعلاقات العالمية قائم على السلم ، والعدالة ، والمساواة بين جميع البلدان والشعوب .

السيد سيمونيه (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوالي أولا وقبل كل شيء ، أن أسألكم أن تنقلوا لرئيس الجمعية تهانئي الحارة بمناسبة انتخابه . ان صفاته كرجل تاريخ ، واقتصادي ، وديبلوماسي ، ورجل دولة من الصفات الثمينة لحسن سير أعمالنا . ان رئاسته توضح عظمة وروح القارة التي ترتبط معنا برباط قوى ، والتي هي موضع اهتمامنا دائما . ان السيد وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية السيد هانز د تريتش جينسكار ، قد تحدث من هذه المنصة في ٢٦ أيلول / سبتمبر بطريقة واضحة باسم بلدان المجموعة الاوروبية فسي الموضوعات الرئيسية التي تتصل بصفة خاصة بسياستنا الخارجية . وهذا يفنيني عن أن أثير العديد من المسائل ، بالرغم من ادراكي لاهميتها مثل مسألة روديسيا ، والفصل العنصري ، والموقف في القرن الافريقي .

اننا نستمع كل عام باهتمام الى تقرير الامين العام بشأن أنشطة المنظمة . وفي هذا العام قد تأثرنا بصفة خاصة بالتنوع المتزايد لمهام المنظمة وحجم مسؤولياتها وانجازاتها في مختلف المجالات مثل حقوق الانسان ، ونزع السلاح والعلاقات بين الشمال والجنوب وعمليات حفظ السلم . وهذه هي الموضوعات الاربعة الاولى التي سوف أتناولها .

أولا ، أود أن أرحب بجزر سليمان بصفقتها العضورقم ١٥٠ في هذه المنظمة ، وبهذه المناسبة أو أن أنقل تمنيات حكومة بلادي لهم بالرخاء .

ان الامم المتحدة كانت ولا تزال في كثير من الاحيان موضع انتقاد لعدم قدرتها على تناول بعض النزاعات ، أو منع نشوبها ، أو حلها . كما لم تتمكن من نقل امانتها الضخمة . وقد انتقدت أيضا لاتجاهها لتبني القرارات المتعددة والتي قد لا تطبق . الا انني ، الاحظ بارتياح انه خلال الاعوام الماضية ، وخاصة في العام الماضي ، كانت انجازات المنظمة أكثر ايجابية ، وتستحق التقدير من الرأي العام .

فمن من لا يستعري انتباهه ثراء الافكار ، أو أنشطة هذه المنظمة ؟ ومن يستطيع أن ينسى أن هذا هو المكان الوحيد على الارض الذي تجتمع فيه كل دول العالم يوميا ، والذي تقيم فيه البعثات الدائمة علاقات ودية بالرغم من الخلافات بين حكوماتها ، مما يخلق جوا من التفاهم ؟ ان ممارسة الاتفاق في الرأى قد نمت ببطء وهذا دليل على أن روح التعاون الدولي تسود . انه لمن داعي سرورنا أن نلاحظ اننا قد فهمنا جميعا ان القانون القائم على العدد في التصويت بالاعلبية لم يؤت بحل للنزاعات اذا لم تشترك جميع الاطراف المعنية في الاتفاقات التي يتم التوصل اليها وان القرارات التي يتم تبنيها لن يكون لها أى أثر اذا لم تعكس اقتناعا عاما .

ان هذا التطور الصحيح يجب الا يمنعنا من أن نستمر في اعادة تقييم نتائج الأنشطة والاعمال التي تقوم بها المنظمة ، كما يجب علينا أن نحقق تعاونا أكثر فاعلية بين مختلف أجهزة المنظمة وأن ننتهج سياسة مالية تتفق مع امكانيات الدول الاعضاء .

ان الذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، التي تتفق مع الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لاتفاقية حقوق الانسان في أوروبا ، تدفعنا الى النظر في حجم العمل الذى قامت به المنظمة في مجال تحديد الانماط الخاصة بحماية الانسان . ان قائمة شاملة للاتفاقيات والاعلانات والقرارات المتخذة في هذا الشأن قد تغطي صفحات طويلة ، ولكن لا يمكن لاحد منا أن ينسى قيمة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية بالنسبة للبشرية ، وكذلك أهمية الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية .

الا ان التفكير والبحث والتشريع في هذا المجال يجب ألا يتوقف ، فمن الضروري بالنسبة للمجتمع الدولي أن يصبح أكثر ادراكا لقيمة وكرامة الانسان ، وتحقيق مزيدا من الحماية له . وبالنسبة لي ، فاني أؤمن بأن هذه الأنشطة يمكن توجيهها في طريقتين . الاول عن طريق مراقبة تنفيذ حقوق الانسان حيث أن هذا الموضوع يحظى بأهمية متزايدة في الرأى العام العالمي . الا أن هناك انطباعا سائدا بأن الارهاب ليس في سبيله الى الانخفاض في العالم . فالارهاب يزداد انتشارا وكانت آخر كلمات نطق بها صاحب القداسة البابا بول جون الاول تندد بالارهاب . ففي كثير من الاحيان تنتهك حقوق الانسان من جانب حكومات لا تجرؤ على التشكيك في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان تحديد سبل المراقبة الدولية تصطدم دائما داخل منظماتنا بمعارضة شديدة بدافع من القلق المشروع على السيادة الوطنية التي يسهل اتخاذها كذريعة في هذا المجال .

ان امكانيات المراقبة القائمة يمكن استخدامها استخداما أفضل وان المهمة الاخيرة التي قامت بها مجموعة العمل الخاصة وتمكنها من ممارسة مهمتها في شيلي تعد أول مثال مشجع على ذلك .

ان اجهزة لجنة حقوق الانسان يجب ان تتاح لها فرصة النظر في جميع حالات الانتهاكات الصارخة والمستمرة لحقوق الانسان وان تضعها أمام انظار الرأي العام .

ويمكن للمرء ان يقول ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان وسائر الاتفاقيات التي أبرمت أو تلك التي يتم التفاوض بشأنها من طبيعتها ان تشكل عنصرا أساسيا من الناحية القانونية بالنسبة للمجتمع الدولي . ان اجهزة الرقابة الدولية بالنسبة لحقوق الانسان ينبغي عليها ان تتخذ في المدى البعيد شكل مؤسسات قانونية توفر كل ضمانات عدم التحيز والموضوعية . ودون شك فان هذا قد يشكل هدفا بعيدا ولكني اعتقد انه من الواجب ان نضعه نصب أعيننا .

اما الجزء الثاني من تفكيرنا فيمكن ان يتناول العلاقات بين هذه الحقوق .

ان وجود اتفاقين أحدهما يتصل بالحقوق المدنية والسياسية والآخر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان يمس مبادئ عالمية وعدم تجزؤ الحقوق .

الا انه من الواضح ان الحقوق المدنية والسياسية ذات طبيعة ملحة الا ان الطابع التقدمي لوضع هذه الحقوق ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، موضع التنفيذ أمر لا يمكن انكاره .

وعلاوة على ذلك فبالنسبة لبعض الحقوق من اللازم ان تقوم الحكومة باجراءات تتوقف طبيعتها على الموقف الاقتصادي والاجتماعي . أما بالنسبة لبعض الحقوق الاخرى مثل الحق في عدم التعرض للتعذيب فهي تتعلق بحماية الفرد وهي مستقلة عن النظام الاجتماعي الذي تمارس من خلاله .

فلنوجه جهودنا الى ضمان التطبيق الاقصى لحقوق الانسان .

وأود في نهاية هذا الجزء الاول ان أعبر عن الاسف لأن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري الذي انعقد في الصيف الماضي في جنيف لم يحقق النجاح المأمول . ان عددًا من الدول من بينها بلجيكا قد اضطرت الى التوقف عن المشاركة في أعمال هذا المؤتمر وقد رفضت تبني النصوص النهائية .

ان هذه النصوص تحتوى على فقرات متمشية مع القرار رقم ٣٣٧٩ (د - ٣٠) . ان بلجيكا قد عارضت بشدة ذلك القرار الذى وصف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى . واننا مصممون على المضي في عدم المشاركة في الوثائق التي تشير الى ذلك صراحة أو ضمنا أي كانت قيمتها فيما عدا ذلك .

وأود مع ذلك ان أؤكد ان بلجيكا ستستمر في تأييدها القوى للأهداف الاصلية لعقد مقاومة العنصرية الذى يعد عنصرا أساسيا لعمل الامم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الانسان .

وفي المجال الاقتصادى شاهدنا في السنوات الاخيرة تطورا في أنشطة الامم المتحدة . فانه في هذه المنظمة قد بدأت فكرة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وهنا أيضا وضعت قواعد التوازن الجديد في العلاقات الاقتصادية بين الدول التي في طريقها الى النسب والدول المتقدمة بصورة تدريجية . وهنا أيضا اعطت مجموعة الدول السبعة والسبعين - وهي في الواقع ١١٣ دولة - التي ترأسها شخصيات من الطراز الاول من بينها سعادة السفير محمد مستيرى الذى تربطنا معه علاقات ودية - دفعة سياسية للثورة الاقتصادية السلمية التي نعيشها الآن . وبالنسبة لبلجيكا ، التي من تقاليدھا الانفتاح على العالم ، فان التعاون الاقتصادى الدولى من الامور التي تحظى باهتمام بالغ . ولقد شاركنا دائما مع رفاقنا في المجموعة الأوروبية ، بروح بناءة ، في الحوار بين الشمال والجنوب وبصفة خاصة في عمل اللجنة الجامعة التي انشئت في العام الماضى توطئة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ١٩٨٠ والمخصصة للتعاون الاقتصادى الدولى .

وكما أعرب عن ذلك ، باسم الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، سعادة الوزير جنشدر فاني آسف على ان اللجنة الجامعة لم تتمكن من التغلب على الخلافات في تفسير دورها وتحديدها مناهج عملها ، ولذلك فانها لم تتمكن من أداء مهمتها وأتأمل في ان تتمكن الجمعية العامة من تحديد الشروط الضرورية لحسن أداء اللجنة لعملها في المستقبل وفي هذا المجال يبدو المناسب ان اتقدم بملاحظتين .

لا يمكننا ان ننكر على اللجنة الحق في تناول الموضوعات الهامة التي يتم التفاوض بشأنها في محافل أخرى ، ومع ذلك ينبغي تفادى تكرار العمل أو أن تحل محل مختلف المؤسسات الدولية المعنية . ومن الافضل في الواقع ان نترك متابعة هذه الاعمال للمنظمات فهي من مسؤوليتها ولديها

التجربة والبنية الأساسية . ومعظم هذه المؤسسات لديها الجهاز السياسي حيث يجتمع الوزراء ووريا من أجل اعطاء الدفعة الضرورية للمفاوضات الجارية . ولا يمكن ان تمنح للجنة منفردة القدرة . على اتخاذ قرار عام في مسألة التنمية .

والملاحظة الثانية عن مهمة اللجنة الجامعة التي حددتها الجمعية العامة في العام الماضي بعد مناقشات طويلة ، وهي تبدو لنا متسعة بما فيه الكفاية . أليس من الافضل استغلال كل الامكانيات المتحدة في الفترة القصيرة نسبيا والتي تفصلنا عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ١٩٨٠ ؟ أليس من واجب اللجنة الجامعة على ضوء ذلك ان تفكر من الآن في مشاكل الحوار بين الشمال والجنوب بطريقة ملموسة أكثر من ذي قبل ؟ اما اذا أرادت الجمعية العامة ان تقوم " بتفسير " مهمة اللجنة الجامعة فان بلجيكا ستتنضم الى الوفاق العام في الرأي وبالنسبة لهذه النقطة فانه يسعدني ان لاحظ ان هناك رغبة سياسية في حل هذه المشكلة .

ومما يبدو لنا أساسيا أن نرى تفكيراً مشتركاً يقوم على الخطوط العريضة للاستراتيجية الجديدة للتنمية .

ولا ندعي من جانبنا التوصل الى نتائج نهائية بالنسبة لهذا الموضوع ولكن يبدو وحتى الآن ان هناك العديد من الاعتبارات التي ستعرض نفسها عند النظر في الاستراتيجية الجديدة . أولاً - ان مؤسسات الامم المتحدة التي تعمل أحيانا بطريقة غير منسقة قد حددت لنفسها ٢٥ هدفا للتنمية في اطار النظام الاقتصادي الجديد . ولكن عند النظر اليها في مجموعها هل تبدو قابلة للتنفيذ ؟ انني أشك في ذلك . ان اختيارا سيفرض نفسه جنبا الى جنب مع النظر في صلاحية بعض منها . ويجب ان نحتفظ بما هو قابل للتحقيق والتناسق في اطار اقتصادي عالمي شامل وبالقدر الذي يمكن التنبؤ به . ومن المناسب في رأينا تحديد اولويات وتحديد مواعيد للتنفيذ . ثانيا - أليس من المفروض النظر في توزيع أفضل للمعونات الاقتصادية الخاصة بالتنمية بهدف تحقيق تنمية اجتماعية أفضل ؟

ثالثا - ان المؤتمر الذي عقد مؤخرا في بونس أيرس بشأن التعاون التقني بين الدول النامية قد اوضح عزمها على تعبئة مواردها بهدف تحقيق اهداف مشتركة . ان هذا الاهتمام الذي لا ينطوي على سياسة الاكتفاء الذاتي أو المواجهة يستحق كل تأييد من جانبنا .

رابعا - أليس من المناسب ان ننظر في توزيع اكثر وضوحا للمعونة الانمائية على ضوء الهياكل الاقتصادية في الدول المعنية وعلى ضوء مستويات النمو التي تم تحقيقها بالفعل مع اعطاء أولوية للدول ذات الدخل المنخفض ؟

ان بلجيكا ترحب بأن مجلس الاونكتاد قد وصل الى اتفاق حول جدول أعمال دورته الخامسة التي ستمقد في مانيليا في أيار/مايو ١٩٧٩ . ان هذا الجدول لا يفتقر الى الطموح ، بل انه يغطي جميع اهتماماتنا . وفي هذا المؤتمر فاننا نأخذ في الحسبان الاعتبارات التي ذكرتها الآن . ومن ناحيتنا فسندهب الى هناك مدركين توافق مصالحنا طويلة المدى في عالم متضامن .

ان الحوار بين الشمال والجنوب هو مسألة تهم مباشرة جميع البلدان . ولما كانت مصالحنا مشتركة فعليتنا أن نقوم بجهود من أجل اقامة نظام اقتصادي عادل ، وان بلجيكا سوف تساهم في هذا العمل انطلاقا من هذا الالتزام .

ان تعريف حقوق الانسان وتلافي انتهاكها ، ومحاولة تحسين الظروف المادية للبشر عن طريق نظام اقتصادي دولي جديد ، هي جهود ستذهب هباءا اذا استمر جو السلام الذي نتمتع به الآن مهددا .

ولا يجب أن نخدع انفسنا ، فرغم جو الانفراج السائد الآن ، فان السلام لا يزال هشاً ، لأنه ما تزال هناك بوؤر للتوتر في العالم كما أن درجة كبيرة من عدم الثقة بين البلدان تؤدي الى صعوبات أكثر ، وبالتالي الى سباق نحو التسلح .

وكلنا يعلم أن سباق التسلح هذا ، هو أكبر العوامل المؤثرة التي تؤدي الى عدم التوازن أو الى المخاطر ، ولا بد من العمل على خفض هذا السباق ومحاولة القضاء عليه . ان مشاكل نزع السلاح تحتل المكان الأول في مشاغلنا ، وأود أن اركز عليها ، على نحو ما فعل الخطباء الذين سبقوني الى الحديث .

وكما قلت في حزيران /يونيه الماضي من فوق هذه المنصة ، ليس هناك حقل أكثر مشقة من نزع السلاح . ان بداية أية مفاوضات تكون دائما بطيئة ، وعندما تبدأ في الحركة يكون التقدم فيها ضئيلا . ان هذه المناقشات تمس مشاكل الأمن الوطني وتتميز بحذر شديد لم تستطع الأطراف المعنية تجاوزه أيا كان صدق عزميتها وحسن نيتها ، ولكن هذه المصاعب لا يجب أن تثبط من عزميتنا من أجل مواصلة الكفاح ، طالما استمرت عملية الانفراج . وكما أشار عدد من زملائي هنا ، فان العناصر المناسبة لجو الانفراج قد تحققت منذ بداية الستينات ، ويجب حث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل تحقيق الهدف النهائي ، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة .

لقد حققت جمعيتنا خطوة هامة في هذا المجال خلال الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، وانني أعلم تماما كيف قدرنا جميعا نتائج هذه الدورة بمختلف الطرق . ان مشاركة ٢٣ رئيس دولة ومشاركة عدد كبير من الوزراء ، انما توضحان الأهمية التي علقها العالم أجمع على تلك الدورة ، فلأول مرة أمكن مسح المشاكل بطريقة مفصلة وكذلك الأولويات التي يجب أن تدرس بها . وفتح الطريق أمام أعمال جديدة من شأنها أن تجعل من الممكن اتخاذ تدابير فعالة في مجال نزع السلاح .

وان نعترف بأن الأسلحة النووية تشكل أخطر تهديد عالمي ضد البشرية ، فاننا نعترف أيضا بأنه لا يجب أن نقلل من الخطر الذي تمثله الصراعات المحلية التقليدية التي قد تتطوّر وتشعل النار في جميع المناطق . ونحن نشعر بالارتياح ، لان الجمعية العامة قد اعتبرت في دورتها الاستثنائية موضوع الأسلحة التقليدية ، كأحد الموضوعات ذات الأولوية التي يجب أن ندرسها سويا مع الأسلحة النووية . كما اننا نشعر بالرضا ان نلاحظ أن البعد الاقليمي للمشاكل الخاصة بالأمن ، وبالتالي لنزع السلاح ، قد تأكد خلال أعمال تلك الدورة .

ان بلجيكا ستواصل مبادراتها التي تهدف الى اجراء دراسة منتظمة لجميع جوانب مشكلة نزع السلاح الاقليمي وفقا للقرار (٣٢ / ٨٧ دال) الذي أقرته الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . ويجب كذلك أن نأخذ في الاعتبار المساهمات القومية التي قدمت الى الأمانة العامة وكذلك النتائج التي توصلت اليها الدورة الاستثنائية . ان وفد بلادي سيقدّم الى هذه الجمعية مشروع قرار جديد يهدف الى تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين يكلف باجراء دراسة عامة حول جميع الجوانب الاقليمية لنزع السلاح .

وأخيرا فان الأجهزة التي انشئت في مجال نزع السلاح من قبل الدورة الاستثنائية تجعلنا نشعر بالارتياح . ان حكومة بلجيكا تشعر كذلك بالرضا للثقة وللشرف اللذين نالتهما بضمهما ضمن ٣٥ دولة غير نووية - عضوا في اللجنة الجديدة لنزع السلاح . ان هذا يعتبر تكريسا لطموح قديم ومشروع لبلادي ، انطلاقا من تاريخها وموقعها الجغرافي اللذين يجعلانها تهتم بمشاكل نزع السلاح . وانني انتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن شكرنا لجميع الذين ساهموا في هذا التعيين . واؤكد للجمعية العامة أن بلجيكا ستكون على مستوى الشرف الذي أنيط بها بهذا التعيين .

ان الرأي العالمي يهتم بدور متزايد بدور الأمم المتحدة في مجال آخر ، ألا وهو عمليات حفظ السلام . لقد أشار تقرير الأمين العام الى وجود ست عمليات مختلفة . في لبنان وسيناء والجولان وكشمير وقبرص ، تستخدم نحو ٠٠٠ ١٣ فرد أتوا من ٢٧ دولة ، كما أن مجلس الأمن قد وافق أخيرا على العملية الهامة في ناميبيا .

ان العالم يثني على هذا النشاط الذي تقوم به الأمم المتحدة ، هذا النشاط الصعب الذي يقتضي تعاوننا دوليا مستمرا . وعلى طريق السلام فان هذه العمليات تبدو لنا عظيمة الأهمية وحديرة بتأييد اجماعي من جميع الدول . وهذا هو ما استهدفه مشروع الاعلان الذي ترفب دول المجتمع الأوروبي في أن تقدمه الى الجمعية العامة في دورتها هذه ، ولقد كان لبلجيكا دور حاسم في هذا الصدد وهي على ثقة من تأييد المجتمع الدولي المحب للسلام لهذا المشروع .

ان الموضوعات الأربعة التي أشرت اليها تعطي فكرة عن نشاط الأمم المتحدة . وأود أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بمشاكل افريقيا والشرق الأوسط استكمالا للآراء التي أشار اليها السيد جينشر وزير الخارجية نيابة عن الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي .

فمنذ ان توليت منصبى شعرت باهتمام خاص بمشاكل افريقيا . ان هذا الاهتمام جعلني أؤكد في عدة مناسبات ، الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية لبلجيكا تجاه هذه القارة . ان هذه السياسة تهتم بصفة خاصة بالتعاون المفيد بين البلدان الافريقية فيما بينها ، سواء كان على الصعيد الثنائي ، أو في اطار المجتمع الأوروبي أو في داخل المنظمات المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة .

ان سياستنا تقوم على احترام الاستقلال والسيادة للبلدان الافريقية ، كما أنها تقوم على أساس مناخ من الأمن والاستقرار لتلك البلدان ، وانه اذا ما كانت هناك بعض خلافات أو صراعات فيما بينها ، فاننا نترك لمنظمة الوحدة الافريقية أن تقوم بالدور الأول من أجل تشجيع المفاوضات ، وتحمل المسؤولية لحل هذه الخلافات ، سواء كان الأمر يتعلق باعادة اقرار السلام في المناطق الاقليمية الفرعية بشأن المنازعات الخاصة بالحدود ، أو بحل الخلافات العرقية .

اننا نلاحظ أن بعض المبادئ قد أخذت تفرض نفسها شيئا فشيئا على افريقيا ومنها : احترام السلامة الاقليمية ، ورفض التدخل ، والامتناع عن اللجوء الى الأعمال الهدامة واحترام الحدود الاقليمية

القائمة عند الحصول على الاستقلال والتي يفترض الطعن فيها وجود علاقات داءئة بين الأطراف المعنية .

ان هذا الاتجاه قد تأكد تدريجيا بين الدول الافريقية ، وقد اكتسب احترام جميع الدول ، وهذا هو موقفنا منه أيضا . وأود أن أضيف - عقب ما قاله الأمين العام - أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يمكنهما التخلي عن مسؤوليتهما العالمية في حفظ السلام وفي حل المنازعات التي لا تستطيع المنظمات الاقليمية أن تحلها .

وأخيرا فان بلجيكا تهتم بالاستقرار الافريقي ، الذي يعتبر الأفرقة هم الضامنون له . وهذا يقتضي الاعتدال والانضباط في المجتمع الدولي . ان ارسال شحنات الأسلحة والقوات الأجنبية لن يثير الا قلق الدول الافريقية ، وفوق كل شيء فانه قد يسبب بحق القلق للمجتمع الدولي بأسره .

وفي ضوء هذا يسعدني أن أتحدث بما يتمشى والحديث الذي استمعنا اليه يوم الجمعة الماضي في ٢٧ أيلول / سبتمبر ، من قبل رئيس جمهورية السودان ، الذي تحدث باسم منظمة الوحدة الافريقية وكرئيس لهذه المنظمة .

وكل هذا يبين بوضوح لهذه الجمعية صعوبة القرار الذي اضطرت حكومة بلجيكا لاتخاذها للقيام بعملية انقاذ في شابا في أيار / مايو الماضي بالاتفاق مع سلطات كينشاسا . ان تدخلنا كان قصيرا ومحددا في هدفه ، ولم يتسبب في موت أى فرد من السكان المحليين ، بل انه وضع حدا للخوف من حمام دم أوسع نطاقا في وقت لاقى فيه أكثر من ١٠٠٠ شخص الموت .

ومنذ ذلك الوقت قامت حكومة زائير بمعالجة الكثير من مشاكلها بمساعدة المجتمع الدولي . ان وجود قوات افريقية لاستقرار الامن في بعض المناطق والتشاور الدولي ، تحت قيادة بلجيكا ، حول خطة موبوتو ، والاصلاحات العديدة التي قررتها زائير نفسها ، يدعونا الى الشعور بالأمل في أن هذا البلد الذي تربطنا به صلات كثيرة سوف يؤكد نفسه في قلب افريقيا كعامل من عوامل السلام والاستقرار والرخاء .

يجب أن نرحب بالاجتماع الذي عقد في الشهر الماضي بين الرئيس موبوتو والرئيس نتو . ان التصالح الذي تم بين البلدين برهن على أن اعتبارات التفاهم قد سادت . ولحسن الحظ ، فان زيارتي الأخيرة لكينشاسا ولواندا قد بينت ما يمكن أن يسهم به هذا التفهم من حل للمشاكل الثنائية ذات الاهمية الكبرى لهاتين الدولتين الافريقيتين العظيمنتين .

وفي نفس الوقت فقد بذلت مجهودات من أجل ايجاد حل لمشكلة ناميبيا ونحن ندرك مدى الصبر الدؤوب الذي تحلت به الدول الغربية الاعضاء في مجلس الامن والدول الافريقية في خطط المواجهة وغيرها من الدول لضمان حل لمشكلة طالما اعتبرت مستعصية الحل .

ان تقرير الامين العام لمنظمتنا أخذ علما بالامكانيات التي ظهرت اثر ذلك من أجل التوفيق بين مختلف وجهات النظر ، كما أن مجلس الامن أكد باعتماده للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في ٢٩ أيلول / سبتمبر ، خطة تكفل حصول هذا الاقليم على استقلاله بأسلوب سلمي وبالطرق الديمقراطية .

ولا نستطيع أن نصدق أن القادة في جنوب افريقيا لن يختاروا الطريق الوحيد من أجل التوصل الى حل دائم وسلمي ومقبول من الجميع بدلا من المواجهة والصراع الدموي .

وفي النهاية ، أود أن أقول بأن أية مشكلة دولية من الممكن ايجاد الحل لها من قبل منظمنا التي رأيت دائما في السعي من أجل ايجاد الحلول للمشاكل . ولا توجد مشكلة دولية شغلت منظمنا منذ وقت طويل كمشكلة الشرق الادنى . لقد قاست هذه المنطقة من الحرب التي ظلت لمدة ثلاثين عاما والتي دفعت هذه المنطقة الى الشك والكراهية .

وأثناء حديثي الآن فان الصراع ما يزال مستمرا في لبنان . وهو واحد من الأمثلة التي تتطلب منا الحكمة السياسية والتوازن الجماعي لحل صراع رموى معزق . ان هذا الموقف مصدر حزن وألم لبلدى وللبلدان المتحضرة . ففي كل يوم يجد العالم نفسه في مواجهة وحرب جديدة فسي هذه المنطقة .

وأمام هذا الوضع ، فلا يسعنا الا أن نسعد أمام المجهودات التي يبذلها الرئيس كارتر في كامب ديفيد والدبلوماسية الامريكية التي نجحت في التوصل الى المبادئ العامة اللازمة لحل المشكلة .

ان الحوار الذي بدأ من خلال الزيارة التاريخية والشجاعة للرئيس السادات للقديس في العام الماضي ، قد تجدد بفضل الحكمة السياسية للحكومتين .

هل سوف تتمخض كامب ديفيد عن معجزات ؟ ان المفاوضات صعبة ويجب أن تواصل للاتفاق على تنفيذ الاتفاقين ولاستكمالهما .

كما كرر وزير الخارجية جنشر في ٢٦ أيلول / سبتمبر المبادئ الخاصة بالاعلان الذي صدر عن وزراء المجموعة الأوروبية في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٧ .

مهما كانت التصرفات ، ومهما كانت الاتفاقات محدودة ، فكل هذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، وأن يحترم رغم أية هجومات قد توجه اليه . ان اتفائي كامب ديفيد يجب أن يكونا نقطة ديناميكية للوصول الى سلام . بالطبع ، فاننا لا نستطيع ايجاد حل دائم في الشرق الادنى طبقا لاتفاقيات من طرف واحد أو ثنائية . ان ايجاد حل يتضمن جميع الاطراف بما في ذلك ممثلي الشعب الفلسطيني أمر واجب . فالفلسطينيون هم الذين يستطيعون أن يحددوا صورة وطنهم الذي سيعبر عن الشرعية الفلسطينية . ومؤتمر جنيف يجب أن يعطي اطارا لمش هذا العمل .

ان الموقف الدولي يعني أن نلاحظ التكافل المتزايد بالنسبة لمصيرنا . لكي نجد الحلول لمشاكلنا يجب علينا أن نتعاون على المستويين الاقليمي والدولي وأن نستخدم الاهداف والمنظمات الدولية للوصول الى هذا الهدف .

هناك بعض العيوب في منظمة الامم المتحدة ويجب علينا أن نحسن من هذه المنظمة ، ونستعمل جميع الادوات المتاحة لنا ، وأن نحافظ على الحوار وأن نتماسك سويا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : طلب السيد ممثل غواتيمالا الكلمة لممارسة حقه في الرد ، وأعطيه الكلمة .

السيد ماروكوين (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : نيابة عن وفد غواتيمالا أود أن أدلي بتعليقات ممارسة لحقي في الرد ، على الاشارة الى مشكلة بليز يوم الجمعة الماضي أثناء هذه المناقشة العامة ، وهي الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية جامايكا . ان وزير خارجية جامايكا أعرب عن القلق الشديد الذي شعر به ، لأن جهود المجتمع الدولي لم تركز بالنجاح لتحقيق الاستقلال لبليز . ويرى أن الوقت المحدد لنيل بليز لاستقلالها ولسلامتها الاقليمية قد انقضى .

وأود أن أذكر الجمعية بأن بليز ليست اقليما خاضعا للحكم الاستعماري أو تسيطر عليها حكومة أجنبية ، وبالتالي فان المسألة ليست مسألة متعلقة بتصفية الاستعمار ، التي تغطيها أحكام الميثاق المتصلة بالموضوع .

ومن هنا فان غواتيمالا ، منذ توقيع ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو قد أعربت عن تحفظاتها من أن هذا الاقليم الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من اقليمها ، ينبغي اعتباره مستعمرة . ان غواتيمالا لا تعارض على الاطلاق في استقلال بليز ، لأن لها حق الاستقلال ، رغم أن هذا يعتبر انتهاكاً لدولة ذات سيادة وهي غواتيمالا .

ان اقليم بليز كان وما يزال اقليما يحتل من قبل قوى خارج القارة .

لقد نازعت غواتيمالا في السيادة على بليز ، دون جدوى ، وذلك بسبب الاختلاف بين قوة كبرى ، ودولة صغيرة من دول أمريكا اللاتينية ، تدافع عن سلامتها الإقليمية . لقد نازعنا نزاعاً طويلاً حول هذا الإقليم ، متفقين على أن الطريق إلى تسوية سلمية من خلال المفاوضات المباشرة ينبغي أن يظل متاحاً على أمل التوصل إلى حل عادل يكون منصفاً ورشيداً ويخدم مصالح الأطراف ، ومصالح شعب بليز .

وتشجب غواتيمالا الضغوط والتهديدات الخارجية التي تعرضت لها ، في محاولة لفرض استقلال بليز نيابة عن المجتمع الدولي ، كما نادى ممثل جامايكا . وهو ما يهدد سلامتنا الإقليمية . ونحن لا نعترف باختصاص أو قدرة الوسائل السياسية على حل نزاع قانوني قائم على المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، بشأن الحل السلمي للمنازعات بالمفاوضات المباشرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠